ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه
جمعًا ودراسة

د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث عنوانه (**ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه**)، حداني إليه كونه يتعلق بعلَمين شامخين في النحو، فسيبويه إمام البصريين وكبيرهم، وثعلب خاتمة الكوفيين وناقل مذهبهم، وكفى بالبحث فائدةً أن يدور في فلك هذين النحويَّيْنِ.

كما يبيِّن البحث شيئًا مما يحدثه التنافس في العلم الواحد، فثعلب كوفي صرف، ينقل عن سيبويه إمام أهل البصرة وحامل نحوهم.

أضف إلى ذلك أنه يكشف جانبًا من شخصية ثعلب العلمية، وسعة أفقه في النقل والنقاش.

كما يرتبط هذا البحث بكتاب سيبويه، أعظم كتب النحو، ويكشف بعض المحاولات الأولى للنقل عنه.

ويكتسب البحث أصالة من كون هذين العلَمين قديمين في هذا العلم، فالخوض في علمهما خوض في منابع النحو الأولى الأصلية.

كما يوضح البحث بعض مذاهب الكوفيين التي أهملتها كتب النحو الجامعة، مما ذكرته في فصل (النحو الكوفي في البحث).

وقد استطعتُ من خلال التعمق في دراسة بعض نصوص (مجالس ثعلب) أن أصحِّحَ ما ترجَّح لي في بعض المواضع مِن خَلَل تحقيقه.

وقد رتَّبْتُ المسائل النحوية في البحث على ترتيب ألفية ابن مالك، لكونه أشهر الترتيبات النحوية.

ولم أكتب لسيبويه وثعلب ترجمة لكونهما أشهر من أن يُترجم لمثلهما في بحث متخصص.

وقد خَصَصْتُ البحث بـ(مجالس ثعلب) لأنه أعظم كتب ثعلب، وقد بحثت في كتابيه (الفصيح) و(قواعد الشعر) فلم أجد فيهما نقولاً عن سيبويه[1].

وقد سار البحث على الخطة الآتية:

- المقدمة.
- المبحث الأول: دراسة المسائل التي نقلها ثعلب عن سيبويه، وفيه إحدى عشرة مسألة.
- المبحث الثاني: الدراسة المنهجية، وفيه أربعة مطالب:

  المطلب الأول: دقة النقل وعدمها.

  المطلب الثاني: موقف ثعلب من هذه النقول.

  المطلب الثالث: طريقة حكاية ثعلب هذه النقول.

  المطلب الرابع: النحو الكوفي في البحث.
- الخاتمة.
- المصادر والمراجع.

والحمد أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) وقد وجدتُ في كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي نقلين لثعلب عن سيبويه، ص ٤٨، ٩٨.

المبحث الأول
دراسة المسائل التي نقلها ثعلب عن سيبويه

المسألة الأولى:

علة جواز حذف نون الوقاية من (إني، كأني، لعلي، ليتي).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((لَيْتِي ولَيْتَنِي)، و(لَعَلِّي ولَعَلَّنِي)، و(إنِّي وإنَّنِي)، و(كأنِّي وكأنَّنِي)، قال في إسقاط النون: الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلا يَحْتاجُ إلى نُونٍ، وسيبويه يقول: اجْتَمَعَتْ حُروفٌ مُتشابِهةٌ فحَذَفُوها)[1].

نص سيبويه:

قال سيبويه: "فإنْ قُلْتَ: ما بالُ العَرَبِ قد قالت (إِنِّي) و(كَأَنِّي) و(لَعَلِّي) و(لَكِنِّي))؟

فإنَّهُ زَعَمَ أنَّ هذه الحروفَ اجْتَمَعَ فيها أنَّها كثيرةٌ في كَلامِهم، وأنَّهم يَسْتَثْقِلُونَ في كلامِهم التَّضْعيفَ، فلمَّا اجْتَمَعَ كَثْرةُ استعمالِهم إيَّاها وتضعيفُ الحروفِ حَذَفُوا التي تَلِي الياء.

فإنْ قُلْتَ: (لَعَلِّي) ليس فيها نونٌ؟

فإنَّهُ زَعَمَ أنَّ اللامَ قَرِيبةٌ من النُّونِ، وهي أَقْرَبُ الحروفِ من النُّونِ؛ ألاَ تَرَى أنَّ النُّونَ قد تُدَّغَمُ معَ اللامِ حتى تُبْدَلَ مَكانَها لامٌ، وذلك لِقُرْبِها منها"[2].

---

(١) مجالس ثعلب ١٠٦/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٦٩/٢ (بولاق)، ونقل نص كلامه ابن السراج في الأصول ١٢٢/٢.

الدراسة:

الكلام هنا على علة جواز حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها ياء المتكلم، فيقال: (إنَّني) و(إنِّي).

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أن سيبويه نقل هذا التعليل عن شيخه الخليل زعمًا، ولم يقل به ابتداءً. وليس هذا بملحظ كبير؛ لأن كثيرًا مما نقله سيبويه عن شيخه الخليل ولم يتعقبه عدَّه النحويون قولاً له أيضًا.

٢- أنَّ سيبويه جعل علةَ ذلك علةً مركبة من أمرين، الأمر الأول اجتماع حروف متشابهة، وعبَّر سيبويه عن ذلك بـ(التضعيف)، وهذا الأمر نقله ثعلب، والأمر الثاني كثرة الاستعمال، وهذا لم ينقله ثعلب.

وهذا التركيب في العلة مقصود لسيبويه، فقد ذكره مرتين، ونصَّ عليه الزمخشري بقوله في بيان العلة: ((للتضعيف مع كثرة الاستعمال))[1].

٣- أن تعبير ثعلب بـ(حُروف مُتشابهة) دقيق؛ لأنه يختصر كلام سيبويه، فالتضعيف الذي عبَّر به سيبويه يعني به ((اجتماع الأمثال في (إنَّني) و(أنَّني) و(كأنَّني) و(لكنَّني)، والمتقاربات في (لعلني)))[2]؛ ولذا استدرك سيبويه فقال: ((فإنْ قُلْتَ: (لَعَلِّي) ليس فيها نونٌ؟ ....)).

(١) المفصل للزمخشري ١٧٧، وانظر: شرح السيرافي ٣/١٣٣- وشرح المفصل ٣/٩٠- والتذييل والتكميل ٢/١٨٤- وجواهر الأدب ١٥٢.

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/١٨٣- ١٨٤.

٤- أن ثعلبًا ذكر في رأس المسألة (ليتي) و(ليتني)، ثم ساق الخلاف، فهذا قد يشعر بأنَّ سيبويه يرى جواز (ليتي) بحذف نون الوقاية، في حين أنَّ سيبويه لا يجيز (ليتي) إلا في ضرورة الشعر[١]، فقال: ((قد قال الشعراءُ (لَيْتِي) إذا اضْطُرُّوا))[٢].

أما جوازه في النثر فمذهب الكوفيين، كالفراء[٣] وثعلب[٤].

كما أن علة سيبويه التي نقل ثعلب بعضها تنافي هذا التجويز؛ لأن (ليتني) ليس فيها اجتماع متشابهات، فالتاء لا تشبه النون.

٥- تعليل الكوفيين هذا الحذف الذي نقله عنهم ثعلب في هذا النص لي معه وقفات:

أ- لم أجد من نقله عنهم من أصحاب كتب النحو الجامعة.

ب- فسَّر د. أحمد الليثي قول ثعلب: ((الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلا يَحْتاجُ إلى نُونٍ)) بأنه ((يذكر تبرير الكوفيين للحذف - كأن وجود نون الوقاية جاء على الأصل فلا حاجة له إلى ما يبرره- بأن هذه الحروف لا تتأتى فيها الإضافة، فلا تحتاج إلى النون))[٥].

ولست أرى هذا التفسير سليمًا؛ لأن الكوفيين - على نقل

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٩٢٣- وأوضح المسالك ١/١١٠- وشرح الأشموني ١/١٢٣.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/٣٦٩ (بولاق).

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٩٢٣- وأوضح المسالك ١/١١٠- وشرح الأشموني ١/١٢٣.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١/١٠٦، وفيه: ((قال أبو العباس: في كلها يجوز بالنون وبحذفها)).

(٥) النحو في مجالس ثعلب د. أحمد الليثي ١٠١، وقوله (تبرير) و(يبرره) من الكلام المولَّد.

ثعلب- يعلّلون بشيء كان في الفعل فجعل نون الوقاية معه واجبة، وليس هو في (إنَّ) وأخواتها، وقد انتبه د. الليثي لذلك، فضعَّف علة الكوفيين به، فقال: ((والحق أن هذا لا يصلح علة لذاك لعدم العلاقة بينهما، وإلا فإن الفعل لا يضاف، ومع ذلك تلزمه النون))[(١)].

والذي أراه أن الإضافة المنفية عن (إنَّ) وأخواتها في هذا النص معناها عدم وصول معانى هذه الحروف إلى ياء المتكلم، كما تصل معاني الأفعال إلى ياء المتكلم في نحو (أكرمَني) و(يكرمني) و(أكرمْني)، فالكرم واقع على المتكلم، أما نحو (إني كريم) فمعنى (إنَّ) - وهو التأكيد- ليس واقعًا على المتكلم، بل على نسبة الكرم إلى المتكلم.

يدل على ذلك أن البصريين والكوفيين يسمون حروف الجر (حروف الإضافة)؛ لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها، في نحو: (مررتُ بزيد)، فالباء أوصلت المرور إلى زيد[(٢)].

وبهذا يصح تعليل الكوفيين، فيكون في الفعل شيء أوجب نون الوقاية، فلمَّا انتفى هذا الشيء من (إنَّ) وأخواتها جاز حذفها.

---

(١) النحو في مجالس ثعلب ١٠١.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٩٧/٣ (هارون)- والمقتضب ٣٣/٤- وشرح المفصل ٧/٨- ومصطلحات النحو الكوفي لأستاذنا د. عبدالله الخثران ١٢٣.

ج- نقلت بعض كتب النحو عن الفراء رأيًا في تعليل الحذف يخالف ما نقله ثعلب عن الكوفيين، «فإنه احتجَّ لسقوط النون في (إنَّ) و(كأنَّ) و(لَعَلَّ) بأنها بعدت عن الفعل؛ إذ ليست على لفظه، فضعُفَ لزوم النون لها، و(ليت) على لفظ الفعل، فقوي فيها إثبات النون، ألا ترى أن أولها مفتوح وثانيها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح، فهو كـ(قام) و(باع) و(شَدَّ) و(مَدَّ)»[1].

وقد ضعَّف السيرافي وابن يعيش[2] هذا القول بأنْ يلزمه أن يقل حذف نون الوقاية مع (أنَّ) المفتوحة؛ لأنها على وزن الفعل المضاعف، نحو (رَدَّ).

وقد يقال إن الكوفيين يرون أن (أنَّ) المفتوحة أصلها (إنَّ) المكسورة، كما هو أشهر الأقوال في المسألة[3].

ورأي الفراء هذا لم أجده في كتب الفراء، ولكنه يخالف ما نُسِب إليه من جواز (ليتني) و(ليتي)، إلا أن يقال: إنه يجيز (ليتي) على قلة.

هذا ((وقد اعتلُّوا لحذف ذلك بأشياء لم يكن في ذكرها

---

(١) شرح المفصل ٩١/٣، وانظر الرأي في: شرح السيرافي ١٣٤/٣، وكلاهما لم يذكرا (لكنَّ).

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٣٤/٣- وشرح المفصل ٩١/٣، وقال ابن يعيش قبل تضعيفه: ((وهو قول حسن)).

(٣) قيل: المكسورة الأصل، وهو فعل سيبويه في الكتاب ١٣١/٢ (هارون)- والمبرد في المقتضب ١٠٧/٤- وابن السراج في الأصول ٢٢٩/١- وابن مالك في التسهيل وشرحه ٦/٢، وقيل: المفتوحة الأصل، وقيل: كل منهما أصل. انظر: التذييل والتكميل ٥/٥- وشرح الأشموني ٢٧٠/١- والفتح الودودي ١٨٢/١.

طائل))[١]، فقيل: لأنها قبلت نون الوقاية تشبيهًا بالفعل لا أصالة، فانحطّت عن درجته، وقيل: لأنها طرف[٢].

المسألة الثانية:

نوع (هو) في قوله - تعالى- : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص: ١

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قالَ الكِسَائيُّ وسيبويهِ: (هو) مِنْ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] عِمَادٌ، فقالَ الفَرَّاءُ: هذا خَطَأٌ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ العِمَادَ لا يَدْخُلُ إلاَّ على المَوْضِعِ الذي يَلِي الأفعالَ، ويكونُ وِقايةً للفِعْلِ، مِثْلُ (إنَّهُ قامَ زَيْدٌ)، ثم يُسْتَعْمَلُ بَعْدُ فيَتَقَدَّمُ ويَتَأَخَّرُ، والأَصْلُ في هذا (إنَّما قامَ زَيْدٌ)، فالعِمَادُ كـ(ما)، وكُلُّ مَوْضِعٍ فعلى هذا جاءَ يَقِي الفِعْلَ، وليس مع ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ شيءٌ يَقِيهِ))[٤].

نص سيبويه:

ليس لسيبويه في كتابه كلام على نوع (هو) في الآية.

الدراسة:

الكلام هنا على نوع (هو) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

---

(١) شرح السيرافي ٣/١٣٤.

(٢) انظر: المقتضب ١/٢٥٠- وسر صناعة الإعراب ٢/٥٥٠- والإيضاح لابن الحاجب ١/٤٥٦- وشرح الكافية للرضي ٢/٤٥٢- والتذييل والتكميل ٢/١٨٤.

(٣) سورة الإخلاص ١.

(٤) مجالس ثعلب ٢/٣٥٤.

١- أنَّ ما نقله ثعلب عن سيبويه لم أجده في الكتاب، كما لم ينسبه إليه البصريون، ولا الميالون إليهم، كالزجاج[١]، والفارسي[٢]، فربما أرادَ ثعلب أن يكني عن البصريين بسيبويه؛ لأنهم يرون أن (هو) في الآية ضمير شأن[٣].

٢- أنَّ (العِمَاد) مصطلح كوفي[٤]، فكيف يقول: إن سيبويه يقول به، وربما سَهَّلَ ذلك عنده أنه قَرَنَهُ بالكسائي، فعبر عن القول بمصطلح الكسائي.

٣- كون (هو) في الآية ضميرَ شأنٍ (عمادًا) هو قول أكثر أهل اللغة والتفسير، كالبصريين[٥]، والكسائي[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، ومكي[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن الشجري، وابن مالك،

---

(١) انظر: معاني الزجاج ٣٧٧/٥.

(٢) انظر: الحلبيات ٢٤٧- والتعليقة ٩٠/١.

(٣) انظر: إعراب النحاس ٣٠٨/٥- وشرح المفصل ١١٤/٣.

(٤) يعبِّر الكوفيون عما يسميه البصريون (ضمير الشأن والقصة) بالعماد والمجهول والأمر. انظر: الخصائص ٣٩/٢- وشرح التسهيل ١٦٢/١- والمغني ٦٣٦، كما قد يطلقون العماد على ضمير الفصل أيضًا، انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٤٧، ٦٦- ودراسة في النحو الكوفي ٢٣٩، ٢٦٧.

(٥) انظر: إعراب النحاس ٣٠٨/٥- وشرح المفصل ١٤٤/٣.

(٦) انظر: معاني الفراء ٢٩٩/٣- ومجالس ثعلب ٣٥٤/٢- وإعراب النحاس ٣٠٨/٥.

(٧) انظر: الحلبيات ٢٤٧- والتعليقة ٩٠/١.

(٨) انظر: الخصائص ١٠٥/١- والخاطريات ٤٢.

(٩) انظر: مشكل القرآن لمكي ٨٥٢/٢.

(١٠) انظر: الكشاف ٨١٢/٤- والمفصل وشرحه ١١٤/٣.

والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي[١].

وقال آخرون[٢]: بل هو ضمير عائد إلى مذكور في سبب نزول الآية، إذ جاء في أسباب النزول أن النبي ﷺ سئل: ما ربُّك؟ أيأكل أم يشرب؟ أم من ذهبٍ أم من فضة؟ فأنزل الله هذه السورة[٣]، فيكون تقدير: هو الله أحد، أي: ربِّي اللهُ أحدٌ.

وهؤلاء الآخرون فريقان:

أ- ففريق قال بذلك وهو لا يضعِّف وقوع ضمير الشأن مبتدأ، فيكفي في تضعيف قولهم ضعف سبب النزول الذي ذكروه[٤].

ب- وفريق قال بذلك لأنه يمنع وقوع ضمير الشأن (العِماد) مبتدأ، مخالفًا جمهور النحويين[٥] الذين جوَّزوه، كمن ذكرتهم في

(١) انظر على التوالي: أمالي ابن الشجري ٩١/١، ١١٦/٣- وشرح التسهيل ١٦٣/١- وشرح الكافية للرضي ١٩٠/٤- والبحر المحيط ٥٢٩/٨- والمغني ٦٣٦.

(٢) منهم: الأخفش في معانيه ٥٤٩/٢- والفراء في معانيه ٣٧٧/٥، ونقل ثعلب هنا إنكاره الإعراب الأول- وابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ٣٢٣.

(٣) انظر: معاني الفراء ٣٩٩/٣- وتفسير الطبري ٧٤٠/١٢- ومعاني الزجاج ٣٧٧/٥- وأسباب نزول القرآن للواحدي ٥٠٠- والكشاف ٨١٢/٤- والمحرر ٥٣٦/٥- والجامع ٢٤٦/٢٠- وتفسير ابن كثير ٥٦٦/٤- والكلام على سورة الإخلاص لابن رجب ٤٢- ولباب النقول (مع الجلالين) ٨٣٠.

(٤) انظر تضعيفه في: إعراب النحاس ٣٠٩/٥- وتفسير ابن كثير ٥٦٦/٤- وفتح القدير ٥١٣/٥- والفتح السماوي ١١٣٥/٣- وحواشي محقّق أسباب نزول القرآن للواحدي ٥٠٠- ٥٠١- وحواشي محقّق الكلام على سورة الإخلاص لابن رجب ٤٢- ٤٤، والصحيح المسند من أسباب النزول للوادعي ١٧٧- وحواشي محقّق تفسير الماوردي ٣٦٩/٦.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٩٥٠/٢.

الإعراب الأول، وكالزجاج، والنحاس، والجزولي والشلوبين، وابن الحاجب، وابن أبي الربيع[١]، وغيرهم[٢].

ويُنسب المنع إلى الأخفش والفراء[٣].

أما الأخفش فلم أجد في معانيه - مع تتبّعي لمظان المسألة- ما يدل على المنع، ولا على التجويز، إلا أنه في آية الإخلاص[٤] (آية المسألة) جعل (هو) ضميراً عائداً على مفهوم متقدم، ولم يجعله ضمير شأن، بناء على صحة سبب نزول السورة، وهذا لا يدل على منعه هذه المسألة؛ وهذا يبين إعرابه الآية لا مذهبه النحوي، فربما فهم بعض النحويين من صنيع الأخفش هذا المنع، فنسبه إليه، أو ربما فهموا ذلك من نحو قول النحاس: «والأخفش سعيد قوله كقول الفراء في أنه كناية عن مفرد، و(الله) خبر، قال الأخفش: (أحد) بدل من (الله)»[٥]، في حين أن النحاس كان يذكر إعراب الأخفش للآية فقط، لا مذهبه في المسألة النحوية، ومع ذلك عُرِف الأخفش بكثرة

(١) انظر: على التوالي: معاني الزجاج ٢٧٧/٥- وإعراب النحاس ٣٠٩/٥، ٣٠٨- وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٢٢/٢- وأمالي ابن الحاجب ٤٦٤/٢- والبسيط لابن أبي الربيع ٦٤٥/٢.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٤١١/٨- والإرشاد للكيشي ١٥٥- وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ٦٤٩/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٧/١- وارتشاف الضرب ٩٥٠/٢- والهمع ٢٣٤/١- ونتائج التحصيل ٦٤٦/٢.

(٤) انظر: معاني الأخفش ٥٤٩/٢.

(٥) إعراب النحاس ٣٠٩/٥.

المذاهب، فلعله ذكر هذا القول في كتاب آخر.

وأما الفراء فكلامه في معانيه في آية المسألة واضح في ذلك، قال: «ولا يكون العِمَادُ مستأنفًا به، حتى يكون قبله (إنّ) أو بعض أخواتها، أو (كان) أو (الظنّ)»[1]، وقد نقل ثعلب عنه كلامه هذا كما في أول المسألة، ولكنَّا نجد الفراء قد أجاز وقوع ضمير الشأن مبتدأ في معانيه في عدة مواضع، وذكر عليه أكثر من ستة شواهد[2]!

وهذا كله يدل على ضعف قول المانعين، وهذا الضعف مع ضعف سبب النزول يضعفان قول هذا الفريق.

المسألة الثالثة

إعراب (اثنان) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾.

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾[3]، قال: زَعَمَ سيبويه أنَّهُ (شهادةُ اثنين)، ورَفَع (الشهادة) بمحذوفٍ: مَعَهُ شَهادةُ اثْنَينِ قَدْ تَقَدَّما، وقال الفَرَّاءُ: إنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بـ(حِيْن)، أي: (يَشْهَدُ اثنانِ)»[4].

(١) معاني الفراء ٢٩٩/٣.

(٢) انظر: معاني الفراء ٥٠/١- ٥١، ٢١٢/٢.

(٣) سورة المائدة ١٠٦.

(٤) مجالس ثعلب ٣٨٩/٢.

نص سيبويه:

ما نقله ثعلب عن سيبويه ليس في كتابه.

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب (اثنان) في الآية الكريمة.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أن ما نقله عن سيبويه ليس في كتابه، بل لم يذكر سيبويه هذه الآية الكريمة في كتابه.

٢- أن ما نسبه ثعلب لسيبويه هو إعراب الأخفش في معانيه[(١)]، ثم صار يُنسب إلى أهل البصرة[(٢)]، فلعلَّ ثعلبًا عزاه لسيبويه من أجل ذلك، كما أن بعض المفسرين[(٣)] عزا قول الفراء هنا إلى (أهل الكوفة).

٣- أن ما نسبه ثعلب إلى الفراء ليس في معاني الفراء[(٤)]، بل الذي في معاني الفراء قوله: ((رفع الاثنين بالشهادة، أي: ليشهدكم اثنان))[(٥)]، وظاهر كلامه أن (اثنان) مرفوع بفعل دلَّ عليه لفظ (شهادة) السابق، ولكنه لم يذكر خبر (شهادة).

وأما رواية ثعلب عنه أن الخبر هو (حين) فيحتمل احتمالين:

(١) انظر: معاني الأخفش ٢٦٦/١، وهو قول الفارسي في الحجة ٢٦٤/٣.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ١١٩/٤.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي ١١٩/٤.

(٤) ونسبه إليه أيضًا ابن سيده في المحكم (شهد) ١٨٢/٤، وعنه اللسان (شهد) ٢٣٩/٣.

(٥) معاني الفراء ٣٢٣/١، ولم أجد للآية ذكرًا آخر في معاني الفراء بحسب فهرس معانيه لـ د.فائزة المؤيد ١٢.

أ- أنه رواه عن الفراء سماعًا، وهذا محتمل؛ لأنه راوية نحو الكوفيين.

ب- أنه استظهره من إعرابه السابق، فلمًّا لم يجعل الفراء (اثنان) خبرًا لـ(شهادة) تبادر إلى ثعلب أن الخبر عند الفراء هو (حين).

ومما يجدر بالذكر أن بعضهم[١] ذكر أن الفراء يرى أن (اثنان) فاعلٌ لـ(شهادة) سدَّ مسدَّ الخبر، ومعنى هذا أن (حين) ليس الخبر عنده كما نقل ثعلب.

وهذا مما يحتمله كلام الفراء، وخاصة قوله: ((رفع الاثنين بالشهادة))، إلا أن التفسير الذي قدَّمته عندي أولى؛ لأنه لا يخالف نقل ثعلب، في حين أن التفسير الثاني يخالفه ويصادمه، وثعلب أدرى بنحو الكوفيين وإعرابهم.

٤- ما جاء في (مجالس ثعلب): ((ورَفَع (الشهادة) بمحذوفٍ: مَعَهُ شَهادةُ اثْنَينِ قَدْ تَقَدَّما))، لم أفهمه، ولعله تحريف.

٥- في الآية إعرابات كثيرة، حتى قيل عنها: ((هذه الآية من أشكل القرآن حُكْمًا وإعرابًا وتفسيرًا))[٢]، وخلاصة إعرابها[٣] أن (شهادة) مبتدأ، وفي خبره خمسة أقوال:

أ- أن الخبر (اثنان) على تقدير مضاف محذوف، أي: (شهادة

---

(١) صراحة في: روح المعاني ٤٧/٧، وإشارة في: الدر المصون ٦٢٥/٢- واللباب لابن عادل ٥٦٧/٧.

(٢) الدر المصون ٦٢٤/٢، وانظر: إعراب النحاس ٤٤/٢- والإتقان للسيوطي ٤٣١/٤.

(٣) انظر: التبيان للعكبري ٤٦٦/١- والبحر المحيط ٤٢/٤- والدر المصون ٦٢٥/٢.

اثنين)، وهذا أرجح الأقوال وأظهرها، وهو الذي نسبه ثعلب إلى سيبويه وليس في كتابه، وهو إعراب الأخفش[١]، والفارسي[٢]، وأحد قولي الزجاج والزمخشري وابن هشام[٣]، وقدَّمه النحاس وأبو البقاء[٤].

وقيل: إن المضاف المحذوف من المبتدأ، أي: ذوا شهادة بينكم اثنان، وقيل: (شهادة) مصدر بمعنى (شهود)، كقولهم: (رجل عَدْل)، فلا يحتاج إلى تقدير محذوف.

ب- أن الخبر محذوف، و(اثنان) مرفوع بالمصدر (شهادة)، والتقدير: فيما فُرِضَ عليكم أن يَشْهَدَ اثنان، وهذا أحد قولي الزجاج والزمخشري وابن هشام[٥]، وقدَّمه البيضاوي[٦].

ج- أن الخبر (إذا حضر)، أي: وقوع الشهادة في وقت حضور الموت، و(اثنان) فاعل بـ(يشهد) مقدرة، وهذا ((أولى هذه الأقوال بالصواب)) عند الطبري[٧]، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (الشاهدان اثنان).

---

(١) انظر: معاني الأخفش ٢٦٦/١.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ٢٦٤/٣.

(٣) انظر على التوالي: معاني الزجاج ٢١٥/٢- والكشاف ٧١٩/١- وشرح شذور الذهب ٦٧.

(٤) انظر: إعراب النحاس ٤٤/٢- والتبيان للعكبري ٤٦٦/١.

(٥) انظر: على التوالي: معاني الزجاج ٢١٥/٢- والكشاف ٧١٩/١- وشرح شذور الذهب ٦٧.

(٦) انظر: تفسير البيضاوي ٣٧٤/٢.

(٧) في تفسيره ١٠٠/٧.

د- أن الخبر (حين الوصية)، وفي (اثنان) الوجهان المذكوران في (ج).

هـ- أن (اثنان) فاعل لـ(شهادة) سدَّ مسدَّ الخبر.

المسألة الرابعة:

نوع (ليس) في قوله الشاعر: (إنما يجزي الفتى ليس الجملْ)

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): «(مَرَرْتُ بزَيْدٍ لَيْسَ[1] بعَمْرٍو)، قال: الكسائيُّ لا يُجِيْزُهُ إلاَّ معَ الباءِ، والفَرَّاءُ لا يَلْزَمُهُ أنْ يقولَهُ؛ لأنَّ الكسائيَّ يقولُ: الثاني محذوفٌ مطلوبٌ، وإذا جاءَ الخَفْضُ لم يُحْذَفِ الخافِضُ والفِعْلُ.

والفَرَّاءُ يقولُ: إذا حَسُنَتْ (لَيْسَ) مَوْضِعَ (لا) جازَ، وأَنْشَدَ:

. . . . . . إنَّمَا يَجْزِي الفَتى لَيْسَ الجَمَلْ[2]

قال: سيبويه يقولُ: (لَيْسَ الجَمَلُ يَجْزِي)، فجَعَلَهُ فِعْلاً محذوفًا،

---

(١) في المطبوع من مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ (مررتُ بزيدٍ لا بعمرٍو)، والتصحيح من الخزانة ١٩١/١١؛ لأن الكلام على (ليس) لا (لا)، ولأن (مررت بزيدٍ لا بعمرٍو) يجيزها الكسائي والفراء وغيرهما بالباء الثانية ومن دونها، وإنما خلافهما الذي حكاه ثعلب في (مررت بزيدٍ ليس بعمرٍو)، فالكسائي لا يجيزه إلا بالباء؛ لأنه يقدِّر الفعل، فيقدره بـ(مررت بزيدٍ ليس الأمر مررتُ بعمرٍو)، أما الفراء فلا يلزمه ذلك؛ لأنه يجعل (ليس) حرف عطف يعطف (عمرًا) عطف مفردات على (زيدٍ)، فيجيز الجملة بالباء الثانية ومن دونها، وسيأتي بيان مذهبهما في آخر المسألة.

(٢) البيت من الرمل، وهو للَبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، وصدره: (وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ)، كما في: ديوانه ١٧٩- والتصريح ١٣٥/٢- والخزانة ٢٩٦/٩، وهو بلفظ (غير الجمل) في: الكتاب ٣٧٠/١ (بولاق)- والمقتضب ٤١٠/٤- والأصول ٣٠١/١.

واسْتَراحَ))[١].

نص سيبويه:

ما نقله ثعلب عن سيبويه ليس في كتابه.

الدراسة:

الكلام هنا على مجيء (ليس) حرف عطف.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أن ما نقله هنا عن سيبويه ليس في كتابه[٢]، إلا أنَّ سيبويه لم يذكر في حروف العطف أن (ليس) تأتي حرف عطف[٣]، وذَكَرَ أن خبر (ليس) يجوز حذفه[٤]، فكأنَّ ثعلبًا عزا إلى سيبويه مفهوم مذهبه، أو أنه نسب إليه مذهب البصريين الذين يمنعون مجيء (ليس) حرف عطف، ويؤولون بيت المسألة، كما سيأتي في الأمر الثاني.

٢- أن رواية سيبويه للبيت في كتابه تختلف عن رواية ثعلب، ولفظها عند سيبويه[٥]:

(١) مجالس ثعلب ٢/٤٤٦- ٤٤٧.

(٢) ونقله أيضًا عن سيبويه صاحب تهذيب اللغة (ليس) ١٣/٥١، قال: ((وقال سيبويه: أراد: ليس يجزي الجمل، وليس الجمل يجزي))، ونقله في: اللسان (ليس) ٦/٢١١.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (بولاق) ١/٤٣٠.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (هارون) ١/٣٤٦، ٣٨٦.

(٥) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٧٠، (هارون) ٢/٣٣٣، وانظر: الحلبيات للفارسي ٢٦٥- والخزانة ٦/٢٩٦، ومثل رواية سيبويه في: المقتضب ٤/٤١٠- والأصول لابن السراج ١/٣٠١؛ ولذا قال في الأزهية ١٩٦: ((رواية البصريين (غير الجمل))).

. . . . . . إنَّمَا يَجْزِي الفَتى غَيْرُ الجَمَلْ

وأورده على أن (الفتى) وهو معرفة قد نُعِتَ بـ(غير) وهي نكرة، والذي سوَّغه أن التعريف باللام يكون للجنس، فهو يقارب النكرة، وان (غيرًا) مضاف إلى معرفة، فقاربت المعارف.

٣- أن سياقة ثعلب للخلاف هنا سياقة جيدة دقيقة، في حين أن الخلاف في كتب النحو الجامعة يحصر الخلاف في قولين:

الأول: جواز مجيء (ليس) حرف عطف، فيكون كـ(لا)، نحو: جاء زيدٌ ليس عمرٌو، ورأيتُ زيدًا ليس عمرًا، ومررتُ بزيدٍ ليس عمرٍو، وهذا قول نسبه بعضهم إلى الكوفيين(١)، وبعضهم إلى البغداديين(٢)، وتردَّد آخرون في نسبته إليهما(٣)، ونسبه بعضهم إلى الكسائي(٤).

الثاني: منع ذلك، وهذا قول البصريين(٥).

وتجاوز أبو حيان(٦) ذلك، فنقل نصوصًا عن الكسائي أن (ليس)

(١) ((حكاه النحاس وابن بايشاذ عن الكوفيين)) كما في: الارتشاف ٤/١٩٧٧- والجنى ٤٩٧، وانظر: الأزهية ١٩٦- والتسهيل ١٧٤- والمساعد ٢/٤٤٣- والهمع ٥/٢٦٣.

(٢) انظر: الحلبيات ٢٦٤، قال: ((البغداديون أو طائفة منهم))- وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥- وأوضح المسالك ٣/٣٥٤.

(٣) انظر: الارتشاف ٤/١٩٧٧- والمغني ٣٩٠.

(٤) انظر: تهذيب اللغة (ليس) ١٢/٥١- والصاحبي لابن فارس ٤١- واللسان (ليس) ٦/٢١١.

(٥) انظر: الحلبيات للفارسي ٢٦٤، وعزاه إلى الأخفش- والصاحبي ٤١- والارتشاف ٤/١٩٧٧- والجنى الداني ٤٩٨، ولم يذكر مجيء (ليس) حرف عطف: سيبويه في الكتاب (هارون) ١/٣٤٦، ٣٨٦- والمبرد في المقتضب (فهارس عضيمة) ٤/٩١- وابن السراج في الأصول ٢/٥٥.

(٦) في الارتشاف ٤/١٩٧٧، والنصوص منه، ونقل ذلك عنه -دون تصريح- : الجنى الداني ٤٩٨.

((على بابها ترفع اسمًا وتنصب خبرًا، وأُجريت في النسق مجرى (لا) مضمَرًا اسمها))، فنحو: (رأيتُ زيدًا لا عمرًا) تقديره: رأيتُ زيدًا ليس الأمر رأيتُ عمرًا، ونقل نحو ذلك عن هشام، وان ابن كيسان فسَّر ذلك بإضمار اسم كان، واستنتج من كل ذلك أنه ((في الحقيقة ليست (ليس) عندهم [أي: الكوفيين] أداة عطف؛ لأنهم أضمروا الخبر .... هذا تحرير مذهبهم)).

أما ثعلب فجعل الخلاف على ثلاثة أقوال:

الأول: جواز ذلك، ونسبه إلى الفراء، ونقل كلامه، وهو واضح في كون (ليس) حرف عطف؛ لتجويزه على مذهبه: (مررتُ بزيدٍ ليس عمرٍو) بلا باء ثانية، وهذا لا يجوز إذا كانت (ليس) ناسخة بحال.

الثاني: منع ذلك، وعزاه إلى سيبويه، ولعله يعني البصريين كما سبق في الأمر الأول، وعلى قولهم غير المذكور إما الخبر المنصوب وإما الاسم المرفوع.

الثالث: جواز إجراء (ليس) مجرى (لا) مع بقائها فعلاً ناسخًا، وهذا قوله: ((لأنَّ الكسائيَّ يقولُ: الثاني محذوفٌ مطلوبٌ، وإذا جاءَ الخَفْضُ لم يُحْذَفِ الخافِضُ والفِعْلُ))، فالتقدير: (مررتُ بزيدٍ ليس مررتُ بعمرٍو))، ولأن (ليس) لا تدخل على فعل نقل أبو حيان- كما سبق قبل أسطر- عن هشام وابن كيسان أنه يجعل اسم (ليس) ضمير أمر، أي: ليس الأمر مررتُ بعمرٍو.

والفرق بين القولين الثاني والثالث أنه يجوز في كليهما ما لا يجوز

في الآخر، فيجوز في الثاني أن تجعل المذكور بعد (ليس) منصوبًا خبرًا لها أو مرفوعًا اسمًا لها، فتقول في مثال المسألة: (مررتُ بزيدٍ ليس عمرٌو وليس عمرًا)، وأما الثالث فلا يجوز فيما بعد (ليس) إلا ما جاز فيما قبلها رفعًا ونصبًا وجرًا، ويجوز في الثالث الرفع والنصب والجر بحسب ما قبلها، نحو: جاء زيدٌ ليس عمرٌو، ورأيتُ زيدًا ليس عمرًا، ومررتُ بزيدٍ ليس بعمرٍو، ولا يجوز في الثاني إلا الرفع والنصب.

وأما الذي يترجح في المسألة فقول البصريين؛ لأن جميع الشواهد التي احتج بها الكوفيون بقوليهم تتخرج على حذف الخبر أو إضمار الاسم، وكلاهما جائز، كشاهد المسألة، فتقديره: (ليس الجمل جازيًا أو يجزي)، أو (ليس الجازي الجمل)[1].

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَلاَ يالَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئِينا فأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[2]

وقول الآخر:

أَيْنَ المَفَرُّ والإِلهُ الطَّالِبُ

والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغالِبُ[3]

---

(١) انظر: الحلبيات للفارسي ٢٦٥- والخزانة ٢٩٦/٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعبدالرحمن بن حسان، كما في: ديوانه ٢١- والكتاب (هارون) ٣٨٦/١.

(٣) البيتان من الرجز، وهما لنفيل بن حبيب الحميري، كما في: المقاصد النحوية ١٢٣/٤- وشرح شواهد المغني ٧٠٥/٢.

وقول العرب: ((ليس أحدٌ))[١]، أي: ليس هنا أحدٌ.

المسألة الخامسة:

خبر (لكنَّ) في قول الشاعر: (ولكنَّ زَنْجِيًّا غليظَ المشافرِ)

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وأَنْشَدَ:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... ولَكِنَّ زَنْجِيًّا غَلِيْظَ المَشافِرِ[٢]

قالَ الفَرَّاءُ: (غَلِيْظَ المشافِرِ) أَتْبَعَهُ وهو الخبرُ، وقالَ الكِسائِيُّ: ولكنَّ بكَ زَنْجِيًّا، أيْ: يُشْبِهُكَ، وقالَ سيبويه: (زَنْجِيًّا غَلِيْظَ المشافِرِ) تُشْبِهُهُ، فأَضْمَرَ الخبرَ.

فإنْ رَفَعْتَ قُلْتَ (لكِنَّكَ زَنْجِيٌّ)، أَضْمَرْتَ الاسْمَ، وهو شَبِيْهٌ باللَّقَبِ))[٣].

نص سيبويه:

قال سيبويه في (الكتاب): ((وزَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ قالَ ....:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... ولَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيْمُ المَشافِرِ

والنَّصْبُ أَكْثَرُ في كَلامِ العَرَبِ؛ كأنَّهُ قالَ: (ولكنَّ زَنْجِيًّا عَظِيْمَ

(١) الكتاب (هارون) ٣٤٦/٢- والأصول لابن السراج ٢٤٦/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق ، كما في ديوانه ٤٨١، برواية (غليظًا مشافِرُهْ)- وجمهرة اللغة ١٣١٢/٣- وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٤٥- والمحكم لابن سيده (شفر) ٤٦/٨- وأسرار البلاغة ٢٧- واللسان (شفر) ٤١٩/٤. والمهجو أيوب بن عيسى الضَّبِّي، وقرابته أن الفرزدق من تميم بن مُرٍّ، وضَبَّة أخو مُرٍّ.

(٣) مجالس ثعلب ١٠٥/١.

المشافِرِ لا يَعْرِفُ قَرابتي)، ولكنَّهُ أَضْمَرَ هذا كمَا يُضمِرُ ما يُبْنَى على الابتداء، نحو قَوْلِه - عَزَّ وجَلَّ- : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[1]، أيْ: طاعةٌ وقَوْلٌ معروفٌ أَمْثَلُ، وقال الشاعر:

فمَا كُنْتُ ضَفَّاطًا، ولكنَّ طالِبًا ... أَناخَ قَلِيلاً فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ[2]

أي: ولكنَّ طالِبًا مُنِيْخًا أَنا، فالنَّصْبُ أَجْوَدُ؛ لأنَّهُ لو أَرادَ إِضْمارًا لَخَفَّفَ، ولَجَعَلَ المضمرَ مُبتدأً، كقَوْلِك: (ما أَنْتَ صالِحًا، ولكنْ طالِحٌ)))[3].

الدراسة:

الكلام هنا على خبر (لكنَّ) في البيت.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أن ما نقله عن سيبويه ليس مطابقًا لكلام سيبويه، ولكنه موافق لمذهبه؛ إذ يرى سيبويه أن خبر (لكنَّ) محذوف للعلم به، وهذه مطابقته مذهبه، وأما مخالفته لكلامه فسيبويه يقدِّر (ولكنَّ زَنْجِيًّا عَظِيْمَ المشافِرِ لا يَعْرِفُ قَرابتي)، لا (زَنْجِيًّا غَلِيْظَ المشافِرِ تُشْبِهُهُ)، كما نقل ثعلب.

ومِمَّا يجدر ذكره أن صاحب الخزانة نقل نص ثعلب هذا، وفيه أنه نقل عن سيبويه أن التقدير (زَنْجِيًّا غَلِيْظَ المشافِرِ تُشْبِهُهُ)، وقال:

---

(١) سورة محمد ٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخضر بن هبيرة الضبي، كما في: شرح أبيات سيبويه ٥٩٩/١- واللسان (جنح) ٤٢٨/٢، و(الضَّفَّاط) هنا: الذي يُكري من موضع إلى موضع، انظر: اللسان (ضفط) ٣٤٤/٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢٨٢/١، (هارون) ١٣٥/٢- ١٣٦، ونقل أكثره ابن السراج في الأصول ٢٤٧/١.

«هذا نقله، وهو خلاف الواقع، مع أن هذا التقدير يقتضي أن (زَنْجِيًّا) مفعول (تشبه)، لا اسم (لكنَّ)».

أما مخالفته للواقع فقد ذكرتها، أما باقي كلامه فإنما يكون على نقله، أما الذي في (مجالس ثعلب) المطبوع فـ(تشبهه)، وبهذا يزول الاعتراض[١].

٢- أن سيبويه إنما ذكر في كتابه رواية الرفع (زَنْجِيٌّ)، ثم جوَّز النصب وجعله الأكثر، ثم خرَّجه، وروى مثل روايته كثيرون[٢].

أما رواية النصب فذكرها ثعلب وغيره[٣]، كما ذكر آخرون أن في البيت الروايتين[٤].

٣- تذكر كتب النحو خلافًا في حذف خبر (إنَّ) وأخواتها - ومنها (لكنَّ)- إذا كان معلومًا، على ثلاثة أقوال[٥]:

أ- جواز ذلك مطلقاً، وهو مذهب سيبويه والبصريين.

ب- جوازه بشرط كون الاسم نكرة، وهو مذهب الكوفيين سوى الفراء.

---

(١) وقد نبَّه على ذلك محقق خزانة الأدب ٤٤٥/١٠، هامش (٢).

(٢) انظر: الأصول ٢٤٧/١- والمحلى لابن شقير ١٩٠- والمحتسب ١٨٢/٢- والإنصاف ١٨٢/١- وشرح المفصل ٨٢/٨.

(٣) كما ذكرت في تخريج البيت.

(٤) انظر: رصف المباني ٣٥٠- وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١- والبحر المحيط ١٢٢/٦، ٢٢٨/٧- والخزانة ٤٤٥/١٠.

(٥) انظر: الأصول ٨٥٢/١- والخصائص ٣٧٤/٢- والمحتسب ٣٤٩/١- وشرح المفصل ١٠٤/١- والهمع ١٦١/٢.

ج- جوازه بشرط التكرار، وهو مذهب الفراء.

أما ما نُسِب إلى سيبويه والبصريين فلا شك في صحته[(١)]، وكذلك ما نُسِب إلى الكوفيين سوى الفراء، نجد ما يؤيده؛ فقد نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش الصغير[(٢)]، ويشير إليه تلميذهم أبو بكر بن الأنباري بقوله: ((فحذف خبر (كأنَّ) لأن الاسم نكرة وموضع الخبر معروف))[(٣)]، ثم ذكر بيت المسألة.

أما ما نُسِب إلى الفراء ففيه نظر سيأتي ذكره قريبًا.

وإذا ما نظرت إلى نص ثعلب السابق أجده غير مخالف لهذه الأقوال، فسيبويه والكسائي قدَّروا الخبر محذوفًا؛ لأن الاسم هنا نكرة، فحذف الخبر عندهما جائز، وأما الفراء فيحيد عن جعل الخبر محذوفًا، ويقول: (((غَلِيْظَ المشافِرِ) أَتْبَعَهُ وهو الخبرُ))، وظاهر هذا أن (غليظ) هو خبر (لكنَّ)، وإنما نصبه الشاعر على الإتباع لما قبله، وكأنَّه منصوب على المجاورة[(٤)]!

وهذا تكلُّف؛ لأمرين: الأول أن المعروف الجر على المجاورة[(٥)]، لا النصب على المجاورة، والثاني أن معنى البيت على ذلك يفسد؛ إذ

(١) انظر: الكتاب ١٣٦/٢، ١٤١ (هارون)- والمقتضب ١٣٠/٤- والأصول ٨٥٢/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤٨/٥.

(٣) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٤٥.

(٤) نقل صاحب الخزانة ٤٤٥/١٠ هذه العبارة عن ثعلب بلفظ: ((وقال الفراء: غليظ المشافر تابعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر))، وكأنه نقل تفسير، ولكني خالفته في هذا التفسير كما سيأتي.

(٥) انظر: الهمع ٣٠٤/٤- والخزانة ٨٦/٥، وانظر إنكار الرفع على المجاورة في: الخزانة ١٢/٥.

يكون معناه الإخبار عن زَنجي بأنه غليظ المشافر، وهذا معروف، ثم إنه هو خلاف مراد الشاعر، الذي يريد أن يقول للمهجو: إنك لستَ ظبيًّا، ولكنك زنجي لا تعرف قرابتي منك(١).

فكأنَّ هذا التكلُّف هو الذي جعل بعض النحويين ينسب إلى الفراء منع الحذف إلا مع التكرير، وقال أبو حيان: ((نقله عنه أحمد بن يحيى))(٢)، ولم أجد هذا النقل في مجالسه، فإن كان يعني هذا النقل فليس بنص على هذا المذهب، وقصاراه أنه خالف في تقدير الخبر في هذا البيت.

بل إن الفراء في معانيه صَرَّح بجواز حذف خبر (إنَّ) وأخواتها، فقال عن خبر (إنَّ) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾(٣)، قال: ((وإن شئت كان [أي: الخبر] في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ....﴾، فيكون جوابه معلومًا فيترك، وكأنه أعرب الوجهين، وأشبه بما جاء في القرآن))(٤).

وأضف إلى ذلك أن أبا بكر بن الأنباري تكلَّم على حذف خبر (إنَّ) وأخواتها، وأجازه، واستشهد له ببيت المسألة، ونسب إنشاده إلى الفراء، ولم يذكر عنه مخالفة لهذا الرأي(٥).

---

(١) انظر: الأغاني ١٩/٢٤- والخزانة ١٠/٤٤٥.

(٢) التذييل والتكميل ٥/٤٨.

(٣) سورة فصلت ٤١.

(٤) معاني الفراء ٣/١٩.

(٥) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ١٤٥.

وعلى ذلك يكون الفراء مع الجمهور الذين يجيزون حذف الخبر مطلقًا، ولا يشترط تنكير الاسم كالكوفيين؛ لأنه أجاز الحذف في آية فصلت والاسم معرفة وهو (الذين).

وقد جاء حذف الخبر هنا والاسم معرفة في شواهد كثيرة، ذكرها سيبويه وغيره[1]، مما يدل على أن قول الجمهور هنا هو الراجح.

المسألة السادسة:

إعراب (فصاعدًا) في نحو (جاءني ثلاثةٌ فصاعدًا).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قَوْلُهم: (جاءَني ثلاثةٌ فصاعِدًا)، فأمَّا أَهْلُ البَصْرةِ فيقولون: صَعِدَ صاعِدًا، ونحنُ نقولُ: هو مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَحِفْظًا﴾[2]، ونَقُولُهُ بالواوِ والفاءِ و(ثُمَّ)، وسيبويهِ لا يَقُولُهُ بالواوِ، والمعنى في الثلاثةِ الأَحْرُفِ واحِدٌ))[3].

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وذلك قَوْلُك: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فصاعِدًا) .... حَذَفُوا الفِعْلَ لكَثْرةِ استعمالِهم إيَّاه، ولأنَّهم أَمِنُوا أنْ يكونَ على الباءِ، لو قُلْتَ: (أَخَذْتُهُ بِصاعِدٍ) .... كَأَنَّهُ قالَ: أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فزادَ الثَّمَنُ

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٤١ (هارون)- المقتضب ٤/ ١٣٠- والخصائص ٢/ ٣٧٣- وشرح المفصل ١/ ١٠٣- وشرح التسهيل ٢/ ١٥- والهمع ٢/ ١٦١.

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾، سورة الصافات ٦-٧، ومن قوله تعالى: {وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا}، سورة فصلت ١٢.

(٣) مجالس ثعلب ١/ ١٧٨.

صاعِدًا، أو فَذَهَبَ صاعِدًا، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (وصاعِدٍ)؛ لأنَّك لا تُرِيْدُ أنْ تُخْبِرَ أنَّ الدِّرْهَمَ معَ (صاعِدٍ) ثَمَنٌ لشيءٍ .... ولكنَّك أَخْبَرْتَ بأَدنى الثَّمَنِ، فجَعَلْتَهُ أَوَّلاً، ثُمَّ قَرَوْتَ شَيْئًا بَعْدَ شَيءٍ لأَثْمانٍ شَتَّى، فالواوُ لم تُرِدْ فيها هذا المعنى، ولم تُلْزِمِ الشَّيْئَيْنِ أَنْ يكونَ أَحَدُهما بَعْدَ الآخَرِ، أَلاَ تَرى أنَّك إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو) لم يَكُنْ في هذا دَلِيلٌ أنَّك مَرَرْتَ بعَمْرٍو بَعْدَ زَيْدٍ، و(صاعِدٌ) بَدَلٌ مِن (زادَ) و(يَزيدُ)، و(ثُمَّ) بمنزلةِ الفاءِ، تقولُ: (ثُمَّ صاعِدًا)، إلاَّ أَنَّ الفاءَ أَكْثَرُ في كَلامِهِم))[1].

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب (صاعِدًا) في نحو قولهم: (جاءني ثلاثةٌ فصاعِدًا).

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أن ما نقله عن سيبويه من أن هذا الأسلوب لا يكون إلا بالفاء و(ثم) نقل موافق لما في (الكتاب)، إلا أن سيبويه إنما نَصَّ على منع الواو في نحو (أخذته بدرهمٍ فصاعدٍ) بالجر[2]، ولكنَّ تعليله يشمل منع الواو سواء مع جر (صاعدٍ) أو نصبه.

٢- أن ما نقله عن أهل البصرة من أن التقدير (صَعِدَ صاعِدًا) نقل بالمعنى، فقد قدَّره سيبويه[3] بـ(فزاد الثمن صاعدًا) أو (ذهب

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٤٧/١ (بولاق)، ٢٩٠/١ (هارون).

(٢) ومنعه أيضًا: المقتضب ٢٠٥/٣- وعلل النحو ٢٧٦- وشرح المفصل ٦٩/٢.

(٣) وكذا قدَّره: المقتضب ٢٥٥/٣- وعلل النحو ٣٧٥- ومنازل الحروف ٨٢- والخصائص ٢٦٨/٢- والمفصل ٩٣- وآمالي ابن الشجري ١٩/٢.

صاعِدًا))، ونصَّ على أن (صاعدًا) بدل من (زاد) و(يزيد).

هذا إن أعرب (صاعدًا) حالاً، أما إن أعربه مفعولاً مطلقًا[١] فيكون نقلاً مخالفًا لما في كتب البصريين.

٣- لم ينقل ثعلب تعليل سيبويه منع الواو في هذا الأسلوب.

٤- قول ثعلب: ((ونحن نقول)) الظاهر منه أنه يريد الكوفيين؛ لأنه جعله مقابل ((أهل البصرة))، ولم أجد هذا القول معزوًّا إلى الكوفيين فيما راجعته من كتب النحو.

٥- قول ثعلب: ((هو مثل قوله: ﴿وَحِفْظًا﴾))، قال الفراء: ((ننصبها .... على فعل مضمر .... أي: جعلناها، ولو لم يكن .... في (وحفظًا) واو لنصبتها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار، ومثله: (أعطيتكَ درهمًا ورغبةً في الأجر)، المعنى: أعطيتكه رغبةً))[٢].

أي: أن (حفظًا) مفعول لأجله، وناصبه فعل مفهوم مما سبق، والتقدير: وجعلنا السماء كذلك حفظًا من كل شيطان مارد.

وهذا إعراب مقبول في الآية[٣]؛ فـ((العطف على المعنى كثير))[٤]، وقال به في الآية كثير من المعربين[٥].

(١) سيأتي ذكره في الأمر الخامس.

(٢) معاني الفراء ٩٧/٢، ونحوه في: ٤٤٥/١، ٢٣٣/٢.

(٣) وقيل: إن (حفظًا) مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: وحفظناها حفظًا. انظر: معاني الأخفش ٤٥١/٢- وإعراب النحاس ٤١٠/٣- ومشكل إعراب القرآن ٦١٠/٢- والتبيان ١٠٨٧/٢.

(٤) روح المعاني ٦٨/٢٣.

(٥) وإن اختلفت تقديراتهم، فقيل: وزيناها حفظًا، وقيل: وخلقنا الكواكب حفظًا، وقيل:=

ولكن (صاعدًا) وصف لا مصدر، فلا يحتمل أن يكون مفعولاً لأجله[١] كـ(حفظًا)، ولو جعلناه مصدرًا لكان مفعولاً مطلقًا، على تقدير: فصعِدَ العددُ صعودًا، أو ذهب صعودًا، أو زاد صعودًا؛ لأن المعنى ليس على: زاد من أجل الصعود، بل زاد زيادةَ صعودٍ[٢].

وعندي أن مراد ثعلب من تشبيه هذا الأسلوب بالآية أن أهل البصرة قدَّروا الفعل المحذوف مما بعد حرف العطف (صعِدَ العددُ صاعِدًا، ذهب، زاد)، وثعلب يقدَّره كالآية مما قبل حرف العطف، أي: جاءني ثلاثةٌ فجاء غيرهم صاعدًا، فـ(صاعِدًا) حالٌ عند الجميع[٣].

٦- أجاز ثعلب هذا الأسلوب بالواو والفاء و(ثم)، ونقل عن سيبويه أنه لا يجيزه بالواو.

وما نقله عن سيبويه تكاد كتب النحو تطبق عليه[٤]، ولم أجد

=وحفظًا زيناها، انظر: تفسير الطبري ٢٤/١٠٠، وجعله الأصوب- وتفسير الثعلبي ٨/١٣٩- والكشاف ٤/٣٧- وتفسير البيضاوي ٥/٤- والمغني ٦٢٢.

(١) انظر كون المفعول لأجله مصدرًا في: الكتاب (بولاق) ١/١٩٤- والتصريح (بحيري) ٢/٤٨٩.

(٢) وهذا قول قيل به في إعراب هذا الأسلوب، انظر: الارتشاف ٣/١٥٩٩- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/١٥٥.

(٣) انظر كون (صاعدًا) في هذا الأسلوب حالاً في: شرح السيرافي ٢/١٨٧- وعلل النحو ٣٧٥- والخصائص ٢/٣٦٨- والمفصل ٩٣- وملحة الإعراب ٣٨- وشرح المفصل ٢/٦٨- وأوضح المسالك ٢/٣٥٩.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٢٥٥- والأصول ٢/٢٥٣- /وشرح السيرافي ٢/١٨٧- وعلل النحو ٣٧٦- وأمالي ابن الشجري ٣/٢٠- وشرح المفصل ٢/٦٩- والارتشاف ٣/١٥٩٩- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/١٥٥- والهمع ٢/٣٣٥.

فيما راجعت منها ذكرًا لقول ثعلب هذا.

وعلّل سيبويه منع الواو بقوله: ((ولكنّكَ أَخْبَرْتَ بأَدنى الثَّمَنِ، فجَعَلْتَهُ أَوَّلاً، ثُمَّ قَرَوْتَ [أي: قصدت] شَيْئًا بَعْدَ شَيءٍ لأَثْمانٍ شَتَّى، فالواوُ لم تُرِدْ فيها هذا المعنى، ولم تُلْزِمِ الشَّيْئَيْنِ أَنْ يكونَ أَحَدُهما بَعْدَ الآخَرِ، أَلاَ تَرى أَنَّك إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو) لم يَكُنْ في هذا دَلِيلٌ أَنَّك مَرَرْتَ بعَمْرٍو بَعْدَ زَيْدٍ))، وتابعه من رأيتُ من النحويين، فالسيرافي يقول: ((لأن الأثمان المذكورة إنما يتلو بعضها بعضًا، والواو لا تدل على ترتيب الفعل، فلم تجز فيه إلا الفاء و(ثم)، وهما الدليلان على الترتيب))[١]، والسيوطي يقول: ((ولا يجوز أن تكون بالواو؛ لفوات معنى التدريج معها))[٢].

ويتبادر إلى الذهن هنا أن سبب الخلاف هو الاختلاف في إفادة الواو الترتيب[٣]، فمن رأى أنها لا تفيد الترتيب فقياس مذهبه منعها هنا، ومن رأى أنها تفيد الترتيب فقياس مذهبه جوازها هنا.

ويقوّي هذا المتبادر أن سيبويه[٤] والجمهور من أهل المذهب الأول؛ فلذا منعوا الواو هنا، وأن المذهب الثاني منسوب إلى الكسائي والفراء وهشام وثعلب والكوفيين؛ فلذا جوَّزوا الواو هنا.

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٨٧.

(٢) الهمع ٢/٣٣٥.

(٣) انظر هذا الخلاف ونسبته إلى أهله المذكورين في الفقرة القادمة في: الارتشاف ٤/١٩٨١- وتوضيح المقاصد ٣/١٩٥- والمساعد ٢/٤٤٤- والتصريح (بحيري) ٣/٥٥٥- والهمع ٥/٢٢٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢١٨ (هارون).

وعندي أن هذا المتبادر ليس بسديد؛ لسببين:

أ- أن نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين فيها نظر؛ فقد جاء في كلام الفراء وثعلب ما يخالف ذلك صراحةً.

فقال الفراء: ((فأما الواو فإن شئتَ جعلتَ الآخر هو الأول والأول هو الآخر، فإذا قلتَ: (زرتُ عبدالله وزيدًا)، فأيهما شئتَ كان هو المبتدأ بالزيارة))(١)، وقال ثعلب: ((إذا قلتَ (قام زيدٌ وعمرٌو) فإن شئتَ كان عمرٌو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئتَ كان بمعنى التأخير، وإن شئتَ كان قيامهما معًا))(٢)، فلذا قال ابن مالك: ((وأئمة الكوفيين بُرآءُ من هذا القول، لكنه مقولٌ))(٣).

قلتُ: لعل كلام ثعلب في أول المسألة هو الذي جعل بعض المتأخرين ينسبون هذا المذهب إلى الكوفيين، وبخاصة قوله: ((والمعنى في الثلاثة الأحرف واحدٌ))، وقد أنكر هذا المذهب من المتقدمين السيرافي والسهيلي، وحكيا الاتفاق على أن الواو لا تفيد الترتيب(٤)، كما أنكر ابن مالك(٥) نسبته إلى الكوفيين.

ب- أن ثعلبًا شبَّه هذا الأسلوب بآية: ﴿ وَحِفْظًا ﴾، والواو في الآية ليست للترتيب، قال الفراء: ((ولو لم يكن .... في ﴿ وَحِفْظًا ﴾ واو لنصبتها

(١) معاني الفراء ١/٣٩٦.

(٢) مجالس ثعلب ٢/٣٨٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٦.

(٤) انظر: الارتشاف ٤/١٩٨٢- وتوضيح المقاصد ٣/١٩٥- والمساعد ٢/٤٤٤- وشرح الأشموني ٣/٩١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٥٠- وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٦.

بالفعل الذي قبلها، لا بالإضمار))[١]، فالواو وجودها وعدمها غير مخلة بالمعنى، فهي لمطلق الجمع والتشريك، لا للترتيب.

والذي يظهر لي أن خلاف ثعلب لسيبويه هنا لا يعود إلى دلالة الواو على الترتيب، بل يعود إلى معنى هذا الأسلوب، فهما مختلفان في معناه، كما اختلف المتأخرون[٢] أيضًا في معناه، ومجمل الخلاف في معناه يعود إلى معنيين:

أ- أن الحديث عن شيء واحد، فمعنى مثال ثعلب (جاءني ثلاثةٌ فصاعدًا) أن الجائين جماعة واحدة عددهم مجهول ولكنه لا يقل عن ثلاثة، فقد يكونون ثلاثة أو أربعة أو أكثر، ومعنى مثال سيبويه (أخذته بدرهم فصاعدًا) أن المشترى شيء واحدٌ، وأن ثمنه مجهول ولكنه لا يقل عن درهم، فقد يكون درهمًا وقد يكون أكثر.

وهذا المعنى المفهوم من كلام سيبويه[٣]، ولذا قصر هذا الأسلوب على الفاء و(ثم) وقوفًا مع السماع فيه، ولأن المراد واحد مرتبٌ من أشياء مذكور أقلها، والواو لا تدل على الترتيب.

---

(١) معاني الفراء ٩٧/٢.

(٢) سبق نقل كلامه في أول المسألة، وانظر في فهم كلامه: الارتشاف ١٥٩٩/٣- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١٥٤/٣.

(٣) سبق نقل كلامه في أول المسألة، وانظر في فهم كلامه: الارتشاف ١٥٩٩/٣- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١٥٤/٣.

ب- أن الحديث عن أكثر من شيء، فمعنى مثال ثعلب (جاءني ثلاثةٌ فصاعدًا) أن الجائين أكثر من جماعة، فالجماعة الأولى عددهم ثلاثة، وما عداها عددها مجهول ولكنه لا يقل عن ثلاثة، فقد يكون أربعة أو أكثر، ومعنى مثال سيبويه (أخذته بدرهم فصاعدًا) أن المشترى أكثر من شيء، وأن أرخصها كان ثمنه درهمًا، وما عداه ثمنه مجهول ولكنه لا يقل عن درهم، فقد يكون درهمين وقد يكون أكثر.

وكأنَّ هذا هو المعنى الذي يراه ثعلب، وهو أقرب إلى مثاله (جاءني ثلاثة فصاعدًا)، فلذا أجاز هنا الواو أيضًا؛ لأن المراد أكثر من شيء، فإذا استعمل المتكلم الفاء أو (ثم) كان مراده الترتيب، ويكون المعنى: جاءني ثلاثة وبعدهم جاءني أكثر منهم، وإن استعمل الواو[1] كان المعنى: جاءني ثلاثة، وجاءني أيضًا أكثر منهم قبلهم أو بعدهم أو معهم.

قلتُ: وهذان المفهومان غير متعارضين، بل كلاهما ممكن بحسب قصد المتكلم[2]، إلا أنه قد يتعين أحدهما في بعض الأمثلة، فيتعين الأول في نحو (اطلب مني مائة فصاعدًا)؛ لأنه سيطلب شيئًا

---

(١) ذكر سيبويه ١/١٤٧ (بولاق) أن المسموع في هذا الأسلوب الفاء و(ثم)، إلا أن الفاء أكثر، وقد جاء في كلام بعض المتأخرين استعمال الواو، فلعلهم لحظوا هذا المعنى. انظر: الحاوي الكبير ٥/٢١٧، ١٠/١٠٣- والمنتظم ١١/٢٢٢- واللآلئ المصنوعة ١/٥٨- وحلية البشر ١/٤٥٨.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/١٥٤.

واحدًا، ويتعين الثاني في نحو (اشتريت بضائع دكاني بدرهم فصاعدًا)).

٧- قول ثعلب: ((الثلاثةِ الأحرفِ)) جارٍ على مذهب الكوفيين الذين يجيزون إدخال (أل) على جزأي العدد المضاف، أما البصريون فيوجبون إدخالها على الجزء الثاني فقط[1].

المسألة السابعة:

إعراب (هن أطهر) في قراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾.

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وقال أبو العباس: قال سيبويه: "احتبى ابن جُوَيَّة في اللَّحْنِ في قَوْلِهِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[2]": لأنَّهُ يَذْهَبُ إلى

(١) انظر الخلاف في: الكتاب ١/١٠٥٨- ومعاني الفراء ٢/٣٣- والمقتضب ٢/١٧٥- والأصول ١/٣١١- والمخصص ١٧/١٢٥- ١٢٦- والمفصل ١١٤- واللباب للعكبري ١/٢٩٦- وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧: وشرح التسهيل ٢/٣٢١- وشرح الكافية ٣/٣١٠- وشرح الشذور ٢٠١- والهمع ٥/٣١٤.

(٢) سورة هود ٧٨، من قوله تعالى عن لوط عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، وقراءة الجمهور - ومنهم العشرة- الرفع، وأما قراءة النصب فشاذة، وقد نُسبت إلى محمد بن مروان المدني، وعيسى بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، انظر: الكتاب ١/٣٩٧ (هارون)- ومعاني الأخفش ١/٣٥٦- وتفسير الطبري ٧/٨٣- ومعاني الزجاج ٣/٦٧- وإعراب النحاس ٢/٢٩٥- والقراءات الشاذة ٦٠- والمحتسب ٥/٣٢٥- والكشاف ٢/٣٩٨- والبحر ٥/٢٤٧، والدر ٤/١١٨- وحاشية الشهاب ٥/١٢٠- وروح المعاني ٦/٣٠٣، وزاد ابن جني نسبتها إلى ابن أبي إسحاق، وأنها قراءة الحسن بخلاف، وزاد أبو حيان - وتبعه السمين والشهاب والألوسي- نسبتها إلى زيد بن علي، ونسبها أبو حيان – وتبعه السمين والألوسي- إلى محمد بن مروان السُّدِّي، ولعله اختلط عليه بمحمد بن مروان المدني، وهما رجلان متباينان في الثقة، انظر: الجرح=

أنه حالٌ، قال: والحالُ لا يُدْخَلُ عليه العِمَادُ))[١].

وذَهَبَ أَهْلُ الكوفةِ، الكِسائيُّ والفَرَّاءُ، إلى أنَّ العِمَادَ لا يُدْخَلُ معَ هذا؛ لأنَّهُ تَقْرِيْبٌ، وهم يُسَمُّونَ (هذا زَيْدٌ القائِمَ) تَقْرِيبًا، أي: قَرُبَ الفِعْلُ به .... فكُلَّما رَأَيْتَ (هذا) يَدْخُلُ ويَخْرُجُ والمعنى واحِدٌ فهو تَقْرِيبٌ .... والتَّقْرِيبُ على هذا كُلِّهُ، فـ(كان) جَوَابٌ لتقريب الفعل، والعِمَادُ جَوَابٌ للمعهود، و(كان) مخالِفٌ لـ(هذا)، فلم يجتمع هو وهو.

وقال: هذا توكيدٌ لهذا، وهذا توكيدٌ لهذا))[٢].

وفي (مجالس ثعلب): ((وقال الكسائي: سمعتُ العربَ تقول: (هذا زَيْدٌ إيَّاهُ بعَيْنِهِ)، فجعله مِثْلَ (كانَ)، وقالوا: تَرَبَّعَ ابنُ جُؤَيَّةَ في اللَّحْنِ حِيْنَ قَرَأَ: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٣]، وجَعَلُوهُ حالاً، يعني (أَطْهَرَ)، وليس كما قالوا، هو خبرٌ لـ(هذا)، كمَا كان في (كان).

=والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٨٥- ٨٦- وغاية النهاية ٢/٢٦١، واكتفى السمين بتسميته السُّدّي، وعنه الشهاب وتصحف عنده إلى السدوسي، وذكر أبو حيان أن القراءة مروية عن مروان بن الحكم، وهو أبو محمد بن مروان المدني على قولٍ كما سيأتي في ترجمته في الأمر الرابع، ولعل هذا لبس آخر، وتبعه عليه السمين والشهاب والألوسي، ونسبها الرازي إلى عبد الملك بن مروان، ويظهر أنه اختلط عليه بمحمد بن مروان، أو بمروان بن الحكم، ونسبها ثعلب في النصين هنا إلى ابن جؤيّة، ولم يجد المحقق له ترجمة، ويظهر لي أنها كنية لمحمد بن مروان؛ لأن ثعلبًا نقل كلامه هذا عن سيبويه، وسيبويه إنما ذكر في كتابه ابن مروان.

(١) ذكرتُ في المسألة الثانية أن العِماد مصطلح كوفي، يريدون به ما يسميه البصريون ضمير الفصل.

(٢) مجالس ثعلب ٢/٢٥٩- ٢٦٠.

(٣) سورة هود ٧٨.

إلاَّ أنَّهُ لا يُدْخَلُ العِمَادُ مَعَ التقريب؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ العِمَادَ جَوَابٌ والتقريبُ جَوَابٌ، فلا يجتمعان، .... وهذا كُلُّهُ معَ التقريب))[1].

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وأمَّا أَهْلُ المدينة فيُنَزِّلُونَ (هُوَ) ههنا بمَنْزِلتِهِ بَيْنَ المَعْرِفتَيْنِ، ويَجْعَلُونها فَصْلاً في هذا المَوْضِعِ.

وزَعَمَ يُونُسُ أنَّ أبا عَمْرٍو رآهُ لَحْنًا، وقال: "احتَبَى ابنُ مَرْوانَ في هذهِ في اللَّحْنِ"، يقولُ: لَحَنَ، وهو رَجُلٌ مِن أَهْلِ المدينة، كما تَقُولُ: اشْتَمَلَ بالخَطَأ؛ وذلك أنَّهُ قَرَأَ: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[2]، فنَصَبَ))[3].

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب (أطهرَ) بالنصب في قراءة شاذة، وحكم وقوع ضمير الفصل (العِماد) قبل ما يسميه البصريون حالاً، والكوفيون خبر التقريب.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أن ثعلبًا نسب القراءة إلى ابن جُؤَيَّةَ، وأما سيبويه فليس في طبعة بولاق ذكر للقراءة أو نسبة لها، وجاء في طبعة هارون عبارة ليست في طبعة بولاق فيها ذكر القراءة ونسبتها إلى ابن مروان[4].

---

(١) مجالس ثعلب ٤٣/١.

(٢) سورة هود ٧٨.

(٣) الكتاب لسيبويه (هارون) ٣٩٦/٢، وليس في طبعة (بولاق) ٣٩٧/١ من قوله: ((يقول لَحَنَ)).

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٧/١ (بولاق)، ٣٩٦/٢ (هارون)، وطبعة بولاق مطبوعة في الأغلب على النسخة الشرقية من كتاب سيبويه، وطبعة عبدالسلام هارون مطبوع متنها في الأغلب على النسخة الرباحية.

ولم يجد محقق مجالس ثعلب[١] ترجمة لابن جُؤَيَّةَ، وأغلب الظن أن (ابن جُؤَيَّةَ) كنية لابن مروان هذا[٢].

٢- أن ثعلبًا نسب إلى سيبويه التلحين الذي نقله سيبويه عن يونس عن أبي عمرو البصري[٣].

وقد كان سيبويه في هذا الموضع بعيدًا عن التلحين، فبعد أن ذكر أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر، وما كان أصلهما المبتدأ والخبر، أخبر أن أهل المدينة يوقعونه في غير هذا، فقال: ((وأمَّا أَهْلُ المدينة فيُنَزِّلُونَ (هُوَ) ههنا بمَنْزِلتِهِ بَيْنَ المَعْرِفَتَيْنِ، ويَجْعَلُونها فَصْلاً في هذا المَوْضِعِ))، ثم نقل تلحين أبي عمرو لهم، فقال: ((وزَعَمَ يُونُسُ أنَّ أبا عَمْرٍو رَآهُ لَحْنًا[٤] ....))، فنسبة التلحين إلى سيبويه بعد ذلك مخالفة للواقع.

٣- ذكر ثعلب ما يسميه الكوفيون (التَّقْرِيب)، واستطرد في ذكره وشرحه، وسيأتي كلام عليه في المسألة الثامنة، وخلاصته إعمال

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٢/٣٥٩، هامش (١).

(٢) انظر: ترجمته في الأمر الرابع، من هذه المسألة.

(٣) وقد نسب التلحين إلى سيبويه هنا أيضًا: معاني الزجاج ٢/٦٧- والمحتسب ١/٣٢٥- وغرائب التفسير ١/٥١٦- وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٦١، (وضم إليه أصحابه)- والكشاف ٢/٢٩٨- والمحرر ٣/١٩٤، و١٩٥- والفريد ٢/٦٥٤- والبحر المحيط ٥/٢٤٧- والمساعد ١/١٢١، كما نسب التلحين أيضًا إلى الخليل، انظر: المساعد ١/١٢١- ونتائج التحصيل ٣/٦٥٦.

(٤) وانظر: تلحينه أيضًا في: طبقات فحول الشعراء ١/٢٠- وطبقات النحويين ٤١- والقراءات الشاذة ٦٠، ونقله الأصمعي عنه في: إيضاح الوقف ٥٢- ٥٣- وشرح السيرافي ٣/١٦١- وغاية النهاية ٢/٢٦١.

أسماء الإشارة عمل (كانَ)، نحو: (هذا محمدٌ جالسًا)، فـ(محمدٌ) اسم التقريب مرفوع، و(جالسًا) خبره منصوب.

٤- نقل ثعلب تلحين القراءة، ولم يشتدَّ في النكير على أهله، سواء أكان سيبويه كما نقله ونقله غيره، أم أبا عمرو كما بيَّنْتُه وخرَّجته في الأمر الثاني.

وقد لَحَّنَ قراءةَ النصب آخرون، فالأخفش يقول عنها: ((وهذا لا يكون))[1]، والمبرد يقول: ((هو لحن فاحش))[2]، واكتفى الطبري بجعلها بعيدة عن الصحة، ولم يُجِزِ القراءة بها[3].

وأما الزجاج فنسب عدم جواز القراءة إلى جميع البصريين وأصحابهم[4]، وعمّم الزبيدي ذلك، فقال: ((هذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون))[5].

قلتُ: القراءةُ إذا صَحَّ سندها إلى رسول الله ﷺ أو إلى صحابي ﷺ أو إلى عربي محتج بلغته كانت حجة في العربية، ولو كانت أحادًا[6]، ولا يلتفت معها إلى قول ملحن أو رادّ.

ولكنَّ المتتبع لهذه القراءة - شأن قراءات شاذة أخرى- يجد أنها لا تمتلك سندًا صحيحًا إلى من ذكرنا، بل إنها قد نسبت إلى جميع

(١) معاني الأخفش ٢/٢٥٦.

(٢) المقتضب ٤/١٠٥.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٧/٨٤.

(٤) انظر: معاني الزجاج ٣/٦٨.

(٥) طبقات النحويين ٤١.

(٦) انظر: النشر ١/٩- والاقتراح ٦٧، وانظر: المحتسب ١/٣٢- ٣٣.

أهلها- سوى ابن مروان وعيسى بن عمر- بلا سند البتة، وأقوى هذه النسب نسبتها إلى الحسن البصري، إذ نسبها إليه الأخفش والزجاج، وهما مع تقدمهما لم يذكرا لنسبتهما سندًا، بل في كلامهما ما يشعر بالتضعيف، فالأخفش يقول: ((وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً))[١]، والزجاج يقول: ((وقد رويت عن الحسن))[٢].

وأما ابن مروان وعيسى بن عمر فالقراءة ثابتة عنهما، فابن مروان روى قراءته الأصمعيُّ عن عيسى بن عمر عنه[٣]، ورواها - إشارة- سيبويه عن يونس عن أبي عمرو عنه[٤]، وأما عيسى بن عمر فقد رويت عنه ((بأسانيد جياد مختلفة))[٥]، كما في السند الأول لابن مروان، وهي كما ترى تنتهي بابن مروان، إذًا قراءة عيسى بن عمر تعود إلى ابن مروان، فهل قراءة ابن مروان متصلة صحيحة؟ ومن ابن مروان هذا؟

من المعروف عن ابن مروان هذا أنه ((بعض قراء أهل المدينة))[٦]، ولكنه مختلف فيه بعد ذلك، يبين ابن الجزري هذا بقوله عنه: ((قلت: إن كان هو محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص[٧]،

---

(١) معاني الأخفش ٢/٣٥٧.

(٢) معاني الزجاج ٣/٦٧.

(٣) انظر: إيضاح الوقف ٥٢- ٥٣- وشرح السيرافي ٣/١٦١- وكشف المشكلات ١/٥٨٦- وغاية النهاية ٢/٢٦١.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٩٧ (هارون).

(٥) شرح السيرافي ٣/١٦١.

(٦) شرح السيرافي ٣/١٦١، وانظر: الكتاب ٢/٣٩٧ (هارون)- والمقتضب ٤/١٠٥- وغاية النهاية ٢/٢٦١.

(٧) ابن أميّة بن عبد شمس. وهو أبو مروانَ بنِ محمد، آخِر خلفاء بني أمية، وانظر مع=

فقد قال عنه أبو حاتم[١]: مجهول، وإلا فلا أعرفه))[٢]، إذًا فابن مروان مجهول الحال على كل حال؛ لأنه إن كان ابن مروان بن الحكم فهو مجهول الحال [أي العدالة] كما سبق، وإن كان غيره فهو مجهول الذات والحال[٣]، والجهالة سبب من أسباب ضعف الراوي، ومِنْ ثَمَّ ضعف ما يرويه، أضف إلى ذلك أن ابن مروان - أيًّا كان- لا يُعرف سنده إلى رسول الله ﷺأو إلى أحد من الصحابة ﷺ.

فإن قيل: يكفي لكون القراءة حجة في العربية ثبوتها عن محتج بكلامه، أيًّا كان، ومحمد بن مروان بن الحكم هذا هو والد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، التي سقطت دولتهم سنة (١٣٢هـ)، أي: أنه من أهل الاحتجاج، فيكفي ثبوت القراءة عنه؛ لتكون حجة في العربية.

قلت: يقبل هذا لو كان ابن مروان بن الحكم معلوم الحال والفصاحة، أما وهو مجهول الحال، لا نعلم أفصيح هو أم لحّان؟ أمخالط للعجم أم لا؟ فلا.

هذا إن كان ابنُ مروان هو ابنَ مروان بن الحكم مجهولَ الحال، أما إن كان غيره فهو مجهول الحال والذات، فلا نعلم أعربي هو أم

=المراجع الآتية الطبقات الكبرى ٥/١٨٣.

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٨٥.

(٢) غاية النهاية ٢/٢٦١، برقم ٣٤٦٥.

(٣) قال الذهبي في المغني في الضعفاء ٦٢١ برقم ٥٩٦٨، وهو يتكلم على محمد بن مروان بن الحكم- : ((هذا مجهول، أي: مجهول العدالة، لا الذات، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد، وإنما يريد جهالة حاله)).

أعجمي؟ أفصيح هو أم لحان؟ فلا يكون ثبوت القراءة عنه كافيًا؛ لتكون في العربية حجة.

وبهذا يتبين أن هذه القراءة لا يتوافر فيها شروط قبول القراءة التي ذكرها ابن الجزري بقوله: ((كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها ...))[١]، ويشرح اشتراط صحة السند بقوله: ((نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذّ بها بعضهم))[٢]، فعلى ذلك تكون هذه القراءة من القسم الثالث من أقسام القراءات الذي قال عنه مكي بن أبي طالب: ((القسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة ... فهذا لا يقبل[٣]، وعلّق ابن الجزري على هذا القسم بقوله: ((القسم الثالث: مما نقله غير ثقة، كثيرٌ مما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ....))[٤].

وبكل ما مضى يتبين أن هذه القراءة ليست صحيحة السند، فلا حرج على من لَحَّنَ القراءة بها؛ إذ رأى أنها في العربية لحن.

٥- اضطرب كلام ثعلب في بيان مذهب الكوفيين في تخريج هذه

---

(١) النشر ١/٩.

(٢) النشر ١/١٣.

(٣) النشر ١/١٤.

(٤) النشر ١/١٦.

القراءة، والردّ على سيبويه، ففي النص الأول يعزو إلى ((أهل الكوفة: الكسائي والفراء)) أن الآية من التقريب، وأن العِماد لا يُدخَل على التقريب، فظاهر ذلك موافقتهم على تلحين القراءة، وفي النص الثاني ينقل عن الكسائي تخطئته من لَحَّن القراءة، وقوله: ((ليس كما قالوا، هو خبرٌ لـ(هذا)، كما كان في (كان))). وظاهر هذا أن الكسائي يجيز النصب على التقريب، ويجعل (هنَّ) عمادًا.

وهذا الثاني هو الموافق للمنقول عنه، فقد جاء في إعراب النحاس: ((قال الكسائي: (أطهرَ) صوابٌ، يجعل (هُنّ) عِمادًا))[1].

فهذا يبين أنَّ الكوفيين أنفسهم - مع قولهم بالتقريب- مختلفون في جواز الفصل بالعماد بين اسم التقريب وخبره، وقد قرَّر السيرافي ذلك فقال: ((والذي يجيزه [يعني: هذا عبدُ الله هو خيرًا منك] يُجْرِي (هذا) مُجْرَى (كان)، والاعتمادُ في الإخبار على الاسم المنصوب، والذي يجيزه الكسائيُّ، والفراءُ لا يجيز النصب، وكذلك أبو العباس ثعلب))[2]، وهذا النقل يوافق إعراب الكسائي هنا، إذ أجاز العماد بين اسم التقريب المرفوع وخبره المنصوب، أما الفراء وثعلب فلا يجيزان العماد هنا، وهذا واضح في النص الأول لثعلب، ولكننا نجده قد ضمّ الكسائي إلى أهل الكوفة المانعين، إلا أنه في النص الثاني يخص الكسائي بالتجويز، ويذكر تخريجه للنصب، وعبارة: ((إلا

---

(١) إعراب النحاس ٢/٢٩٦.

(٢) شرح السيرافي ١/١٦٠.

أنه لا يُدْخَل العماد مع التقريب ... الخ)) بعد ذلك من كلام ثعلب يعترض به إعراب الكسائي، وليست من كلام الكسائي، فكان ينبغي على راوي الكتاب أن يقول قبلها: ((قال))، كما يفعل ذلك كثيرًا في مواضع أخرى من الكتاب.

٦- في قراءة (أطهرَ) بالنصب - التي ذكرها ثعلب- إعرابات عدة:

الأول: أنها مردودة؛ لأنها خلاف القياس النحوي؛ لأن (أطهرَ) حال، وضمير الفصل (العماد) لا يقع بين الحال وصاحبها[1]، وقد سبق ذكر أهل هذا القول في الأمر الرابع.

الثاني: أن (أطهرَ) حال، و(هن) ضمير فصل، وهذا قول من أجاز الفصل هنا.

الثالث: أن (هؤلاء) تقريب، و(بناتي) اسم التقريب مرفوع، و(هُنّ) عماد، و(أطهرَ) خبر التقريب منصوب، وهذا إعراب الكسائي، وقد سبق تخريجه في الأمر الخامس.

الرابع: أن (هؤلاءِ) مبتدأ، و(بناتي) الخبر، وتكون كلمة (بناتي) مؤولة بمشتق، نحو: شريفات أو مولودات، وعليه يتحمل الخبر ضميرًا، و(هُنّ) تأكيد لهذا الضمير، و(أطهرَ) حال من

(١) المنع هنا هو مذهب الجمهور، حتى نقل الزجاج في معانيه ٦٨/٣ إجماع البصريين والكوفيين عليه، وعزا سيبويه ٣٩٦/٢ (هارون) جوازه إلى أهل المدينة، وحكاه الأخفش في كتابه (الأوسط) لغة لبعض العرب، ويُنسب إلى عيسى بن عمر والأخفش. انظر: جميع مراجع ملحني القراءة- الجمل للزجاجي ١٤٢- والمحتسب ٣٢٥/١- والمفصل مع شرحه ١٠٩/٣- والكافية مع شرحها ٤٤٥/٢- وشرح التسهيل ١٦٧/١- والبحر المحيط ٢٤٧/٥- والارتشاف ٩٥٢/٢- والمغني ٦٤١- والهمع ٢٣٩/١.

(بناتي)، وهذا إعراب ابن بابشاذ، والعكبري[١].

وكأنَّ ثعلبًا يعنيه بقوله: ((هذا توكيدٌ لهذا، وهذا توكيدٌ لهذا)).

الخامس: أن (هُنّ) مبتدأ، و(لكم) جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدر، و(أطهرَ) حال، وهذا هو وجه القراءة عند ابن مالك[٢].

السادس: أن (هؤلاءِ) مبتدأ أول، و(بناتي) مبتدأ ثان، و(هُنّ) خبر لـ(بناتي)، وجملة (بناتي هُنّ) خبر المبتدأ الأول، و(أطهرَ) حال من(بناتي) أو (هُنّ).

وهذا قول ابن جني، والكرماني، والهمداني، والبيضاوي[٣].

السابع: أن (هؤلاءِ) مفعول به لفعل مقدر، تقديره: تزوّجوا أو خذوا، و(أطهرَ) حال من (هؤلاءِ) عمل فيها الفعل المقدر، وجملة (بناتي هُنَّ) جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت معترضة بين الحال وصاحبها[٤].

الثامن: أن (هؤلاءِ) مبتدأ، و(بناتي) بدل أو عطف بيان، و(هُنّ) خبر (هؤلاء)، و(أطهرَ) حال عمل فيها معنى الإشارة أو التنبيه[٥].

قلتُ: يظهر لي أن أرجح الإعرابات الإعرابات الثلاثة الأخيرة لقوتها الصناعية، وقبولها في المعنى، وبعدها يأتي الإعراب الرابع.

---

(١) انظر على التوالي: شرح المقدمة المحسبة ٤٠٥/٢- وإعراب القراءات الشواذ ٦٦٨/١.

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢٤٣/١، ولكنه حملها في شرح التسهيل ١٦٨/١ على إعراب الثاني.

(٣) انظر على التوالي: المحتسب ٣٢٦/١- وغرائب التفسير ٥١٦/١- والفريد ٦٥٤/٢- وتفسير البيضاوي ١٢٠/٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب ١٢٠/٥- وروح المعاني ٣٠٣/٦.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ١٢٠/٥- وروح المعاني ٣٠٣/٦.

وقد ظهر لي في القراءة إعرابان جائزان، لم أجد أحدًا ذكرهما:

الأول: أن (قال) عاملة عمل (ظنّ) على لغة سُليم[١] الذين يعملونها عمل (ظنَّ) على الإطلاق، فعلى هذا يكون (هؤلاء) المفعول الأول، و(بناتي) بدل أو عطف بيان، و(هُنّ) فصل، و(أطهرَ) المفعول الثاني، ويكون الفصل جاريًا بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو مفعولا باب (ظنَّ) وأخواتها، وهذا من قياس باب الفصل.

الثاني: أن (هؤلاء) مبتدأ أول، و(هُنّ) مبتدأ ثان مؤخر، و(بناتي) خبر (هُنّ) مقدم، وجملة (بناتي هنّ) خبر (هؤلاء) و(أطهرَ) حال، والعامل فيها معنى الإشارة أو التنبيه.

فقد أجاز ابن هشام في المعرفتين إذا كان المتأخر منهما هو الأخصّ أن يكون خبرًا، أو مبتدأ مؤخرًا، في نحو: (الفاضلُ أنت)[٢].

المسألة الثامنة:

إعراب نحو (هذا زيد منطلقاً).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قالَ: وقالَ سيبويه: "(هذا زيدٌ منطلقاً)، فأرادَ أنْ يُخْبِرَ عن (هذا) بالانطلاق، ولا يُخْبِرُ عن (زيد)، ولكنَّهُ

(١) انظر: الكتاب ١٢٤/١ (هارون)- والمفصل ٣٤٥- وأوضح المسالك ٧٨/٢- وشرح ابن عقيل ٦٠/٢، وهذا على قول من لم يشترط كون القول بمعنى الظن عند إعماله عمل الظن، انظر: التصريح ٢٦٤/١.

(٢) انظر: المغني ٥٨٩.

ذَكَرَ (زَيْدًا) ليُعلِمَ لِمَنِ الفِعْلُ".

قال أبو العباس: وهذا لا يكونُ إلاَّ تَقْرِيبًا، وهو لا يَعْرِفُ التقريب، والتقريبُ مِثْلُ (كان)، إلاَّ أنَّهُ لا يُقَدَّمُ في (كان)؛ لأنَّهُ رَدُّ كلامٍ، فلا يكونُ قَبْلَهُ شيْءٌ))(١).

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((هذا بابُ ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنيِّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة .... والأسماءُ المبهمةُ: (هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذاك وذانك وتلك) .... وأما المبنيُّ على الأسماء المبهمة فقولك: (هذا عبدُالله منطلقًا)، و(هؤلاء قومُك منطلقين) .... فـ(هذا) اسمٌ مبتدأ؛ لِيُبْنى عليه ما بعده، وهو (عبدُالله)، ولم يكن ليكونَ هذا كلامًا حتى يُبْنى عليه، أو يُبْنى على ما قبله، فالمبتدأُ مُسْنَدٌ، والمبنيُّ عليه مُسْنَدٌ إليه، فقد عَمِلَ (هذا) فيما بَعْدَهُ كمَا يَعْمَلُ الجارُّ والفِعْلُ فيما بَعْدَهُ .... (منطلقٌ) حالٌ قد صارَ فيها (عبدالله)، وحالَ بينَ (منطلق) و(هذا)، كما حالَ بين (راكب) والفعلِ حينَ قُلْتَ: (جاء عبدُالله راكبًا)، صار (جاء) لـ(عبد الله)، وصار (الراكب) حالاً، فكذلك (هذا) .... والمعنى أنَّك تُريدُ أنْ تُنَبِّهَهُ له منطلقًا، لا تُريدُ أنْ تُعَرِّفَهُ عبدَالله؛ لأنَّك ظَنَنْتَ أنَّهُ يَجْهَلُهُ، فكأنَّك قُلْتَ: انْظُرْ إليهِ منطلقًا ... و(ذاك) بمنزلة (هذا)، إلا أنك إذا قلت: (ذاك)، فأنت تنبِّهه لشيءٍ مُتراخٍ))(٢).

---

(١) مجالس ثعلب ٤٣/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٥٦/١ (بولاق).

الدراسة:

الكلام هنا على التقريب الذي يُعْمِلُه الكوفيون عمل (كان)، ويزعم ثعلب أن سيبويه لا يعرفه.

وهنا لا بد من بيان معنى التقريب عند الكوفيين، ثم بيان أكان سيبويه يعرف التقريب أم لا.

مصطلح (التقريب) مصطلح كوفي، يحيط به شيء من الغموض، وقد تكلم عليه بعض المتقدمين كلامًا مقتضبًا، لا يخلو من غموض وعدم إحاطة ودقة[1]، فلذا تأملتُ نصوص الكوفيين في التقريب طويلاً[2].

فمنها قول الفراء ((كقولك: (ما كان من السباع غيرَ مَخُوفٍ فهذا الأسدُ مخوفًا) .... وكان الخبرُ بطَرْحِ (هذا) أجود، ألاَ ترى أنك لو قلت: (ما لا يَضُرُّ من السِّباع فالأسدُ ضارٌّ)، كان أبين))[3]، ((فإذا كان الكلامُ على غيرِ تقريبٍ، أو كان مع اسمٍ ظاهرٍ، جعلوا (ها) موصولةً بـ(ذا)، فيقولون: (هذا هو)، و(هذان هما)، إذا كان على خبرٍ يكتفي كل واحد بصاحبه .... والتقريب لا بد فيه من فِعْلٍ[4]

---

(١) انظر: معاني الزجاج ٦٨/٣- والأصول ١٥٢/١- وشرح السيرافي ٤٠٧/٢- وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٧/١- والارتشاف ١١٤٨/٣- والبحر المحيط ٢٤٤/٥- والهمع ٧١/٢.

(٢) انظرها في: معاني الفراء ١٢/١- ١٣، ٢٣١/١- ٢٣٢، ١٦٨/٢، ومجالس ثعلب ١٣/١- ١٤، ٤٢/١- ٤٤، ٣٥٩/٢- ٣٦٠.

(٣) معاني الفراء ١٢/١.

(٤) أراد بالفعل: الخبر إذا كان مشتقًا؛ لأن (مخوفًا) عنده الخبر في المعنى: لأن المعنى على سقوط (هذا)، وهذا يدل على أن الفراء يطلق مصطلح (الفعل) على الخبر الصناعي والخبر المعنوي كما هنا، والذين درسوا هذا المصطلح يقصرون إطلاقه على الخبر=

لنقصانه، وأحبوا أن يَفْرُقُوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح))[١]، ((والعربُ تَنْصِبُ الاسمَ المعرفة في (هذا) و(ذلك) وأخواتهما، فيقولون: (هذا عبدُاللّهِ الأسدَ عاديًا)، كما يقولون: (أسدًا عاديًا)))[٢].

ومنها قول ثعلب: (((هذا) تكون مثالاً، وتكون قريبًا، فإذا كانت مثالاً قلت: (هذا زيدٌ)، (هذا الشخصُ شخصُ زيدٍ)، وإن شئت قلت: (هذا الشخصُ كزيدٍ)، وإذا قلت: (هذا كزيدٍ قائمًا)، فهو حال، كأنك قلت: (هذا زيدٌ قائمًا)، ولكنك قد قربتها .... والتقريب مثل (كانَ) .... وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: (هذا زيدٌ إياه بعينه)، فجعله مثل (كان) .... هو خبر لـ(هذا)، كما في (كان) .... وقد تُسْقِطُ (هذا) فتقول: (كيف أخاف الظلمَ، وهذا الخليفة قائمًا، والخليفةُ قائمٌ)، فتُدخل (هذا) وتخرجه، فيكون المعنى واحدًا، وكلما رأيت إدخال (هذا) وإخراجه واحدًا فهو تقريب))[٣]، ((وهم [أي: أهل الكوفة] يُسَمُّونَ (هذا زيدٌ القائمَ) تقريبًا))[٤].

ومن هذه النصوص يتبين أن التقريب عندهم هو حالة خاصة لأسماء الإشارة، تعمل فيها عمل (كان)، بأربعة شروط:

=الصناعي، انظر: مصطلحات النحو الكوفي ٥٢، ودراسة النحو الكوفي ٢٥٧، والمصطلح النحوي ١٦٧.

(١) معاني الفراء ١/٢٣٢.

(٢) معاني الفراء ٢/١٦٨.

(٣) مجالس ثعلب ١/٤٢- ٤٤.

(٤) مجالس ثعلب ٢/٣٥٩.

١- أنه خاص بأسماء الإشارة التي يجوز سقوطها من الكلام.

٢- أن تُتلى أسماءُ الإشارة بمرفوع ومنصوب.

٣- ألا يكون المرفوعُ المشارُ إليه مجهولاً؛ لئلاّ يكون خبرًا عن اسم الإشارة في المعنى، بل يشترط فيه كونه معلومًا.

٤- أن يكون المنصوب خبرًا عن المرفوع في المعنى.

هذا تعريف التقريب عندهم، أما المعنى الذي يؤديه اسم الإشارة في التقريب دون غيره فلم أجد في كلام الكوفيين مما يبيّن هذا المعنى إلا نصّين لثعلب، ثانيهما أوضح من أولهما، أما الأول ففي كلامه حين قسم اسم الإشارة (هذا) إلى مثال وتقريب وتشبيه، ومثّل للمثال بـ(هذا زيدٌ)، ومثّل للتقريب بـ(هذا زيدٌ قائماً)، ومثّل للتشبيه بـ(كزيدٍ هذا منطلقٌ)[1]، وأما النص الثاني فقوله: (وهم [أي الكوفيون] يسمون (هذا زيدٌ القائمَ) تقريباً، أي: قَرُبَ الفِعْلُ به، وحُكي .... (مَنْ كان مِنَ الناس مرزوقًا فهذا الصَّيَّادُ محرومًا)، و(الصَّيَّادُ محرومٌ) بإسقاط (هذا) بمعنًى، فقد دَخَلَتْ لتُقَرِّبَ الفِعْلَ مِثْلَ (كاد)، والتقريب على هذا كُلُّه))[2]، والظاهر من النص الثاني أن الفعل الذي يَدُلُّ عليه المنصوب الواقع خبرًا للمرفوع في المعنى لم يقع، ولكنَّ وقوعَه قريبٌ يكادُ يَقَعُ، وهذا ما طَبَّقَهُ شارح فصيح ثعلب، حين قال: (((هذا)): ها: تنبيه، وذا: اسم يشار به إلى شيء حاضر، أو ما حكمه حكم

(١) مجالس ثعلب ٤٢/١- ٤٣.

(٢) مجالس ثعلب ٣٥٩/٢- ٣٦٠.

الحاضر، تقول: (هذا السلطان قَدِمَ)، إذا قَرُبَ قدومُه))[١]، ولكن هذا المعنى يَبْطُلُ بالأمثلة والشواهد التي ذكرها الكوفيون على التقريب، ففيها كان الفعلُ الذي يدل عليه المنصوبُ الواقعُ خبرًا للمرفوع في المعنى واقعًا محققًّا، لا قريبُ الوقوع، فلا أدري أقصَّرَ لفظ الإمام ثعلب في بيان المعنى الذي أرادَ شَرْحَهُ[٢]، أم أني لم أفهم ما أراد، ولكنَّ الذي أفهمه من كلام الكوفيين وأمثلتهم وشواهدهم على التقريب أن المعنى الذي يُؤَدِّيْهِ اسمُ الإشارة في التقريب هو أنَّ الاسم المرفوع بعد اسم الإشارة مخبرٌ عنه بالمنصوب في حالةٍ قريبةٍ من المتكلِّم والمخاطب، وهذه الحالة هي حالةُ الحضور، سواءٌ أكان الحضور مكانيًا نحو: (هذا زيدٌ منطلقًا وقائمًا)، أم معنوياً، نحو: (هذا الخليفةُ قائمًا)، أي: أنَّ أَثَرَ قيامِهِ يَصِلُ إلى مكان المتكلِّم والقائم، ولهذا كان المشار إليه معلومًا غيرَ محتاجٍ إلى خبر؛ لأنه حاضرٌ عند المتكلِّم والمخاطَب، فلم يكن المرفوعُ بَعْدَ اسمِ الإشارة خبرًا عنه في المعنى، بل كان هذا المرفوع محتاجًا إلى خبرٍ في المعنى، وهو المنصوب، ولذا كان المنصوبُ لازمَ الذِّكْرِ، لا يَتِمُّ المعنى إلاَّ به.

وإنما قلتُ: إن الحالة هي الحضور المخالِف للغيابِ والاختفاء، ولم أقل: القُرْبُ المخالِفُ للبُعْدِ؛ لأنَّ الحضورَ حاصلٌ في القريب والبعيد، فلهذا كان أسلوب التقريب يشمل أسماء الإشارة الدالة على القريب

(١) شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ١/ ٥.

(٢) قال شيخ مشايخنا عبدالخالق عضيمة - رحمه الله- في مقدمة تحقيق المقتضب ١/ ٣١: ((تقرأ في مجالس ثعلب فيُسْمِعُك هَمْهَمةً لا تَبِينُ، وغَمْغَمةً لا تَتَّضِحُ)).

والبعيد.

وما فهمتُهُ هو ما فهمه السيوطي عنهم، حين ذكر أن من أمثلة التقريب عندهم: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً؟)، و(كيف أخاف البَرْدَ وهذه الشمسُ طالعةً؟)، وأن معنى التقريب: ((إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضًا فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاجان إلى تبيههما بالإشارة إليهما))[1].

وإذا كان المعنى الذي يُؤَدِّيْهِ اسم الإشارة في التقريب ما سبق فهو لا يختلف عن معنى أسماء الإشارة؛ لأنَّ أسماء الإشارة إنما يُشار بها إلى ((ما هو حاضر، أو ما في حكمه))[2]، سواء كان قريبًا، وله ألفاظ، أم بعيدًا، وله ألفاظ، وإنما يمتاز التقريب بأنه حالة خاصة من حالات المشار إليه الحاضر، وهو المشارُ إليه الحاضرُ المعلومُ.

وإذا كان المعنى الذي تؤديه أسماء الإشارة في التقريب عند الكوفيين هو هذا، فإنه ليس غريبًا على سيبويه، بل إنه يَعْرِفُهُ ويُقِرُّ به ويُقَرِّرُهُ، فيقول في ذلك - وهو يتكلم على منع نعت المحلّى بـ(أل) بأسماء الإشارة- : ((وإنما مَنَعَ (هذا) أن يكون صفة لـ(الطويل والرجل) أن المُخْبِر أراد أن يقرِّب به شيئًا، ويشير إليه؛ لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال: (الطويل) فإنما يريد أن يعرفك

(١) الهمع ٢/٧١.

(٢) شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ١/٥.

شيئًا بقلبك، ولا يريد أن يعرفك بعينك ...))، ثم يقول: ((واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا ... كأنك أردتَ أن تقول: (مررتُ بالرَّجُلِ)، ولكنك إنما ذكرتَ (هذا)؛ لتقرِّب به الشيء وتشير إليه))[١]، فمن هذين النصين يعلم أن سيبويه يدرك معنى التقريب الذي تؤديه أسماء الإشارة وهو معنى الحضور، فلهذا ينص على أن معناها الإشارة إلى المشار إليه وتقريبه؛ ليتم تعريفه بالقلب والعين، وهذا لا يحصل إلا بالحضور، سواء كان اسم الإشارة دالاً على قرب المشار إليه أم بعده، فهو هنا يتحدث عن أن اسم الإشارة يدل على تعريف المشار إليه بالقلب والعين، فهو يريد التقريب بمعنى الحضور، المخالف للغيبة والاختفاء، ولا يريد القرب المخالف للبعد، ثم إن سيبويه[٢] يقرر المعنى الخاص بأسماء الإشارة في الأسلوب الذي يسميه الكوفيون التقريب، وهو أن المشار إليه معلوم، لا مجهول، وأن المنصوب خبر عن المرفوع في المعنى، فمن كل هذا يتضح أن سيبويه يعرف ويعترف بالمعنى الذي يؤديه التقريب عند الكوفيين، ولكنه لا يراه - مع هذا - عاملاً، وهذا محل النزاع.

وإذا كان الأمر هكذا فقول ثعلب عن سيبويه: ((وهو لا يعرف التقريب)) قول غير سليم من الناحية العلمية، وإن تبعه على ذلك كثير من الدارسين، وجعلوا (التقريب) اختراعًا كوفيًا، لا يعرفه

(١) الكتاب ١/٢٢١ (بولاق).

(٢) انظر النص الذي نقلته عنه في أول المسألة.

البصريون[١]، والحَقُّ أن سيبويه يعرف التقريب، ولكنه لا يعترف بعمله، وأنَّ معنى التقريب معروف عند البصريين والكوفيين، ولكن الكوفيين يجعلونه عاملاً كـ(كان)، والبصريون لا يرونه عاملاً[٢].

المسألة التاسعة:

إعراب (العَنْسِ) في قول الشاعر: (يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ).

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وقال: إنَّما أَخْطَأَ سيبويه في هذا البيتِ، فأَنْشَدَهُ بالرَّفْعِ وهو على الخَفْضِ:

. . . . .[٣] يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ

لأنَّهُ ذَهَبَ بـ(ذا) مَذْهَبَ (هذا)، و(ذو) يَذْهَبُ مَذْهَبَ (هذا) ومَذْهَبَ (صاحِبٍ)، فهي ههنا في معنى (صاحِبٍ)؛ لأنَّهُ قالَ: يا صاحِبَ العَنْسِ الضَّامِرِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ، وخَطَأٌ أَنْ يكونَ: يا هذا العَنْسُ والضَّامِرُ))[٤].

---

(١) ومن هؤلاء أصحاب الكتب الآتية: مدرسة الكوفة ٣٢٠- وأبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة ٤٥٤- ومدرسة البصرة النحوية ٣٤٩- ودراسة في النحو الكوفي ٢٣٩- والمدارس النحوية ١٦٦، و٢٢٦، و٢٧٧- والأصول لتمام حسان ٤٣.

(٢) المصطلح النحوي ١٣٣.

(٣) البيت من الكامل، وعجزه: (والرَّحْلِ ذي الأَنْساعِ والحِلْسِ)، ورواية ثعلب (ذي الأَقْتَابِ)، وفي رواية (ذي الأَقْتَادِ)، وهو لخُزَزِ بن لَوْذَان السَّدُوسي، كما في: الكتاب ٣٠٦/١- والمفصل ٦٤- وأمالي ابن الشجري ٨١/٣- والخزانة ٢٣٠/٢، وهو لخالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، كما في: الأغاني ١٠٨/١٠، و(الضَّامِر): الذي دَقَّ وقلَّ لحمه، و(العَنْس): الناقة القوية، و(الرَّحل): كل ما يُعدُّ للرحيل.

(٤) مجالس ثعلب ٤٤٥/٢.

وفي (مجالس ثعلب): ((وقال أبو العباس: قال بعضُهم لسيبويه: كيفَ تُنْشِدُ؟

. . . . . . يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ

قال: فرَفَعَ، قال: فقلْتُ له: فَأَيْشٍ[1] تَصْنَعُ بقَوْلِهِ: ((والرَّحْلِ))؟ قالَ: "مِنْ ذا أَفِرُّ"، وصَعِدَ في الدَّرَجة.

قال: وبعده: (والرَّحْلِ ذِي الأَقْتَابِ والحِلْسِ)[2].

قال: الشِّعْرُ معناهُ: يا صاحِبَ العَنْسِ الضَّامِرِ والرَّحْلِ، فقال:

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرِ العَنْسِ . . . . . .))[3].

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((والأَلِفُ واللامُ والمُبْهَمُ يَصِيرانِ بمنزلةِ اسمٍ واحِدٍ، يَدُلُّكَ على ذلك أنَّ (أيّ) لا يجوزُ لك فيها أنْ تقولَ: (يا أيُّها ذا الجُمَّةِ)، فالأسماءُ المبهمةُ تُوصَفُ بالأَلِفِ واللامِ ليس إلاّ، ويُفَسَّرُ بها، ولا

---

(١) أصله: (أيُّ شيءٍ)، وهي مروية عن العرب، وعن بعض الصحابة، ويقال: (أَيْشَ) بفتح الشين. انظر: مصنف ابن أبي شيبة ١٢/٣ (رقم ١١٦١٦)- ومسند أحمد ٢٧٩/٣- وإعراب النحاس ٢٥٠/٥- وتهذيب اللغة (جرم) ٤٧/١١- والإنصاف ٣٤١/١- وأسرار العربية ٢٨٠/١- واللسان (جرم) ٩٤/١٢- والمصباح المنير (شاء) ٣٣٠- والتاج (جرم) ٣٩٠/٣١، وفي عيون الأخبار ٤١٢/١ قول الشاعر: (وكنتُ إذا ما جئتُ جئتُ بِعِلَّةٍ ... فأَفْنَيْتُ عِلاتي فأَيْشَ أَقُولُ).

(٢) تصرف محقق مجالس ثعلب - رحمه الله- ونقل هذا الشطر وضمه إلى بقية البيت، وقال: ((ورد هذا الشطر في الأصل بعد كلمة (الدرجة) التالية، وقد رددته إلى موضعه الطبيعي))، قلتُ: أبقيت النص على أصله لأن الفارسي كذا نقله في المسائل البصريات ٤٢٣/١.

(٣) مجالس ثعلب ٢٧٥/١.

تُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ به غيرُ المبهمة، ولا تُفَسَّرُ بما يُفَسَّرُ به غيرُها إلاَّ عَطْفًا، ومِثْلُ ذلك قَوْلُ الشَّاعِرِ .... يا صاحِ ياذا الضامِرُ العَنْسِ .... ومِثْلُهُ: (ياذا الحَسَنُ الوَجْهِ)، وليس ذا بمنزلة: (ياذا ذا الجُمَّةِ)؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ (الضَّامِرُ العَنْسِ) و(الحَسَنُ الوَجْهِ) كقَوْلِك: (ياذا الضَّامِرُ) و(ياذا الحَسَنُ)، وهذا المجرورُ ههنا بمنزلةِ المنصوبِ إذا قُلْتَ: (ياذا الحَسَنُ الوَجْهَ) و(ياذا الحَسَنُ وَجْهًا)))[1].

الدراسة:

الكلام هنا على كلمة (الضَّامَر) أهي في البيت مرفوعة أم مجرورة؟ وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- أنَّ في كلامه طعنًا في رواية سيبويه وأمانته، فاتهمه بأنه أخطأ في رواية البيت، ((فأنشده بالرفع، وهو على الخفض)).

وسيبويه متفق على توثيقه في رواية اللغة، فقد ((كان ثقةً ثَبْتًا فيما ينقل، محققًّا في علمه))[2]، وكان ((حجة العرب))[3]، وكان ((أثبت من حَمَلَ عن الخليل بن أحمد))[4]، فما روى البيت بالرفع إلا لأنه سمعه كذلك.

وليس هذا الاتهام الوحيد من ثعلب، فهو القائل: ((اجتمعَ أربعون نَفْسًا حتى عَمِلُوا كتاب سيبويه، هو أحدهم، وهو أصول

(١) الكتاب لسيبويه ١/٣٠٦- ٣٠٧ (بولاق).

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٥/٤٤٣.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي ٨/٣٥١.

(٤) طبقات النحويين للزبيدي ٦٧.

الخليلِ ونُكَتُهُ، فادَّعاهُ سيبويه))[١].

٢- أن ما ذكره من فساد معنى البيت على رواية الرفع رواية سيبويه مدفوع، من جهتين:

أ- أن علماء كثيرين تابعوا سيبويه على رواية الرفع، ولم يجدوا بها بأسًا من حيث المعنى، كالمبرد، وابن السراج، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم[٢].

ب- أن عطف (الرَّحْل) على (العَنْس) محمول على التوسع والمجاز، ومثل هذا العطف كثير في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

حتى غَدَتْ هَمَّالةً عيناها[٣] عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا

وقول الشاعر:

وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا[٤] إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا

وقول الشاعر:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ[٥]

(١) المنتظم ٩/٥٥، وانظر: الفهرست ٧٦- وإنباه الرواة ٢/٣٤٧- والبداية والنهاية ١٠/١٧٦.

(٢) انظر: تباعًا: المقتضب ٤/٢٢٣- والأصول ١/٣٣٩- والخصائص ٣/٣٠٣- والمفصل ٦٤- والمقرب ٢٤٦- وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٤٠- وشرح القطر ٢١١- والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٥.

(٣) الشعر من الرجز، ونُسِب إلى ذي الرمة وليس في ديوانه، كما في: الخزانة ٣/١٤٠، وهو بلا نسبة في: الخصائص ٢/٤٣١- والمغني ٢/٦٣٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري، كما في: ديوانه ٢٦٩- والمقاصد النحوية ٣/٩١.

(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٢/٥١- والإنصاف ٢/٦١٣.

والتوسع في العطف هنا إمَّا قبل حرف العطف، أي: أعطيتها تبنًا وماءً، والمتغيِّرُ العَنْسِ والرَّحْلِ، وإمَّا بعد حرف العطف، أي: عَلَفْتُها تبنًا وأسقيتها ماءً، والضامرُ العَنْسِ والبالي الرَّحْلِ[1].

٣- أن رواية الجر التي يصححها ثعلب تحتاج إلى تخريج أيضًا، فهو يجعل (ذا) بمعنى (صاحب)، و(الضامر) مضافًا إليه، فيكون المعنى: ياصاحبَ الضامرِ العَنْسِ، فيكون كقولك: ياصاحبَ الضعيفةِ الناقةِ، ومعنى الكلام على: ياصاحب العَنْسِ الضامرِ، فيكون هذا من تقديم الصفة على الموصوف، فيجب جعل (العنس) بدلاً أو عطف بيان[2]، أما على رواية الرفع فالكلام على وجهه، على تقدير: ياهذا الضامرُ العنسِ، كقولك: ياأيها الضامرُ العنسِ.

٤- في نص ثعلب الثاني أن سيبويه هَرَبَ عندما سُئِل عن إعراب (والرَّحْلِ)، وهذا مردودٌ من ثلاث جهات:

أ- أن ثعلبًا لم يذكر سنده في هذه القصة[3]، فقال: ((قال بعضهم

---

(١) انظر هذا التوسع بوجهيه أو أحدهما في: شرح السيرافي ٣٩/٣أ- والخصائص ٣٠٣/٣- وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٧- والتخمير ٣٤٣/١- وشرح المفصل ٨/٢- وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣، وهناك من حَمَلَ البيت على غير ذلك، فابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٦٤٠/٢ حمله على العطف على الجوار، ونقل الفارسي في شرح الأبيات المشكلة ٣٨٤ عن بعضهم أن جعل التقدير: (وياصاحب الرَّحْلِ).

(٢) انظر: التخمير ٣٤٢/١- وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣.

(٣) وروى هذه القصةَ عن ثعلب: الفارسيُّ في المسائل البصريات ٤٢٣/١- وابن جني في الخصائص ٣٠٣/٣- والبغدادي في الخزانة ٢٣١/٢، وذكرها البغدادي أيضًا عن=

لسيبويه)).

قلتُ: ((قد عُرِفَ وَهْنُ كلامِ ... المتنافِسِيْنَ بَعْضِهِم في بَعْضٍ، نسأل اللّهَ السَّمَاحَ))[1]، ((لا سِيَّما إذا لاحَ لك أنَّهُ لعَداوةٍ أو لِمَذْهَبٍ أو لِحَسَدٍ))[2]، فـ((كلامُ الأَقْرانِ والمُتَضادِّيْنَ في المذاهب والعقائد لا ينبغي قَبُولُهُ))[3].

ب- أن في الحكاية اضطرابًا، فالزجاجي في مجالسه[4] ذكر أن السائل هو سلمة بن عياش، والمسؤول هو أبو عمرو بن العلاء، ورواية الزجاجي أولى بالقبول لأنه صرَّح باسم السائل وهذا يدل على إتقان الرواية، ولأنه ذكر سنده وِجادةً فقال: ((وجدتُ بخط إسحاق بن إبراهيم الموصلي: أخبرني الأصمعي، عن سلمة بن عياش، قال: سألت أبا عمرو بن العلاء عن هذا البيت ....)).

ج- أن سيبويه ذكر في كتابه الشطر الثاني من البيت (والرَّحْلِ ....)، فليس يجهله.

د- أن إعراب (الرَّحْل) في رواية الرفع لا يخفى على ضعاف النحويين، بله أبا عمرو، بله إمام النحويين سيبويه.

=النحاس عن الأخفش الأصغر أنها بلغته.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/٤٦٢، ونحوه في: تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٢- ولسان الميزان ١/٢٠١- والمزهر ١/٧.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ١/٢٥١.

(٣) ثمرات النظر في علم الأثر ١٢٥.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٨٨.

المسألة العاشرة:

علة دخول همزة التسوية في ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((قَوْلُ سيبويهِ والأخفشِ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[1]: هذا الاستفهام دَخَلَ لِمَوْضِعِ (سَوَاءٌ)، إذا قِيلَ: (زَيْدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو؟)))[2].

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((ومِنْ هذا البابِ قَوْلُه (ما أُبالي أَزْيدًا لَقِيْتَ أَمْ عَمْرًا)، و(سَوَاءٌ عليَّ أَبِشْرًا كَلَّمْتَ أَمْ زَيْدًا)، كمَا تقولُ (ما أُبالي أَيَّهما لَقِيْتَ)، وإنَّما جازَ حَرْفُ الاستفهامِ ههنا لأنَّكَ سَوَّيْتَ الأَمْرَيْنِ عليك كمَا استَوَيا حِينَ قُلْتَ (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟)))[3].

قال سيبويه: ((كمَا أَنَّ التَّسْوِيةَ أَجْرَتْ ما لَيْسَ باسْتِخْبارٍ ولا اسْتِفْهامٍ على حَرْفِ الاستفهامِ؛ لأنَّكَ تُسَوِّي فيه كمَا تُسَوِّي في الاستفهامِ))[4].

الدراسة:

الكلام هنا على علة دخول همزة التسوية.

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

(١) سورة البقرة ٦، وهي في سورة يس ١٠ بواو قبل (سواء).

(٢) مجالس ثعلب ١/٥٨.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/٤٨٣ (بولاق).

(٤) الكتاب لسيبويه ١/٣٢٦ (بولاق).

١- أن ما نقله ثعلب عن الأخفش صحيح ودقيق، قال الأخفش عن الآية: ((فإنما دخله حرف الاستفهام - وليس باستفهام- لذكره السَّوَاء))[1].

٢- أن ما نقله عن سيبويه صحيح وليس دقيقًا؛ لأنه مذهبه النحوي كما نقلته في (نص سيبويه)، ولكنه لم يذكر الآية في كتابه، فثعلب طبَّق مذهبه النحوي على الآية الكريمة.

٣- كلام ثعلب هنا على علة دخول همزة الاستفهام، مكتفيًا في بيان هذه العلة بالنقل عن سيبويه والأخفش، ولم ينقل عن غيرهما، لا عن الكوفيين ولا البصريين، وكأن السبب في ذلك عدم الخلاف فيه، وأنا لم أجد خلافًا في هذه العلة[2].

ويُبَيِّن سيبويه علة ذلك فيما نقلته عنه، ولكنَّ الأخفش يُبَيِّنها أكثر بقوله: ((فإنما دخله حرف الاستفهام - وليس باستفهام- لذكره السَّوَاء، لأنه إذا قال في الاستفهام (أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟) وهو يسأل: أيُهما عندك؟ فهما مستويان عليه، ليس واحدٌ منهما أحق بالاستفهام من الآخر، فلما جاءت التسوية في قوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ شُبِّه بذلك الاستفهام؛ إذ أشبهه في التسوية))[3].

٤- إذا تبيَّنتْ علة دخول همزة الاستفهام تَبَيَّنَ معنى قول ثعلب في آخر

---

(١) معاني الأخفش ٢٨/١.

(٢) انظر النص على هذه العلة دون ذكر خلاف في: المقتضب ٢٨٧/٣، ٢٩٨- والأصول ٣٦٧/١، ٥٨/٢- وإعراب النحاس ١٨٤/١- ومعاني الحروف للزجاجي ٢٥- وسر الصناعة ١١٨/١- والتبيان للعكبري ٢٢/١- وأمالي ابن الحاجب ١٠٨/٤- والمغني ٢٤.

(٣) معاني الأخفش ٢٨/١.

عبارته: ((إذا قِيْلَ: (زَيْدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو؟))، فهي كمثال الأخفش (أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟)، وصوابه (أزيدٌ قام أم عمرٌو؟)، وانتفت حيرة محقق مجالس ثعلب إذ قال عنها: ((كذا وردت هذه العبارة مبتورة))[١].

٥- ليس كلام ثعلب هنا على وقوع جملة (أأنذرتكم) فاعلاً[٢]، ولا على كون همزة التسوية حرفًا سابكًا[٣].

المسألة الحادية عشرة:

إعراب نحو (ياأيها الرَّجُلُ)

نقل ثعلب:

جاء في (مجالس ثعلب): ((وإذا قالَ: (ياأيُّها الرَّجُلُ)، اختلفَ الناسُ فيه، فقالَ سيبويهِ وأصحابُهُ: (الرَّجُلُ) تابعٌ لـ(أَيٌّ)، وخَطَّأَهُ الفَرَّاءُ، قالَ: هو (ياأَيُّ هذا الرَّجُلُ)، أرادَ (ياأَيُّ هُوَ هذا الرَّجُلُ)، كذا هو عند الفَرَّاءِ، وسيبويه يقولُ: فيه تَنْبِيْهٌ في موضعين: (يا) و(ها)، وهذا باطِلٌ))[٤].

وجاء في (مجالس ثعلب): ((وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: يُقالُ

---

(١) مجالس ثعلب ٥٨/١، هامش (٣).

(٢) في وقوع الجملة فاعلاً خلاف، فمنعه الجمهور، وأجازه مطلقًا هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين، وجوَّزه الفراء بشرط كون المسند إليها قلبيًا وان يقترن بأداة تعليق. انظر: الخصائص ٤٣٥/٢- وشرح التسهيل ٥٠/٢- والارتشاف ١٢٣٠/٣- والمغني ٥٢٤- وحاشية الصبان ٣٩/٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٠٨/٤- والتصريح (بحيري) ٥٠٤/٢.

(٤) مجالس ثعلب ٥٨٦/٢.

قالَ: هو (ياأَيُّ هذا الرَّجُلُ)، أرادَ (ياأَيُّ هُوَ هذا الرَّجُلُ)، كذا هو عند الفَرَّاءِ، وسيبويه يقولُ: فيه تَنْبِيْهٌ في موضعين: (يا) و(ها)، وهذا باطِلٌ»[1].

وجاء في (مجالس ثعلب): «وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: يُقالُ (ياأَيُّها الرَّجُلُ)، و(ياأَيُّها القَوْمُ)، و(ياأَيُّها المَرْأَةُ)، و(ياأَيَّتُها المَرْأَةُ)، يُذَكِّرُ ويُؤَنِّثُ معَ المُؤَنَّثِ، ولا يُوَجَّهُ (ياأَيُّها) إلاّ في الواحدةِ، فإنَّها تُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ.

قال: وقال سيبويهِ والخليلُ وأصحابُهما: (يا) تَنْبِيْهٌ، و(ها) تَنْبِيهٌ، و(أَيُّ) المنادى، و(الرَّجُلُ) وما جاءَ بَعْدَ (ياأَيُّها) وَصْفٌ لازِمٌ، قال: وهذا لا يَصِحُّ. قال الفَرَّاءُ: الدَّلِيلُ على أنَّهُ ليس كما قالوا أنَّهُ يُقالُ (ياأَيُّهذا أَقْبِلْ)، فيَسْقُطُ الثاني الذي زَعَمَ أنَّهُ وَصْفٌ لازِمٌ.

ولكنْ قال الفَرَّاءُ: (ياأَيُّهذا) اكْتَفَوا بـ(الرَّجُلُ) مِن (ذا)، وبـ(ذا) مِن (الرَّجُلُ)، ويَجْمَعُون بَيْنَهما فيقولون: (ياأَيُّهذا الرَّجُلُ)، وأَنْشَدَ:

أَيُّهذانِ كُلا زادَكُما ... وذَراني واغِلاً فِيْمَنْ يَغِلْ[2]

فجاءَ بـ(هذا) وأَسْقَطَ (الرَّجُلُ)، وتأويلُهُ (ياأَيُّ)، ثُمَّ لم يُعْرَفْ ما بَعْدَهُ، فقال: (هو هذا الرَّجُلُ)، فاسْتَأْنَفَ به، فلذلك قالوا: (ياأَيُّهذا الرَّجُلُ ذو المالِ)، فرَدُّوا (ذا المالِ) على (الرَّجُلُ)»[3].

---

(١) مجالس ثعلب ٢/٥٨٦.

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في: المقاصد النحوية ٤/٢٣٩- والهمع ١/١٧٥.

(٣) مجالس ثعلب ١/٤٢.

نص سيبويه:

قال سيبويه: ((وذلك قَوْلُك: (ياأَيُّها الرَّجُلُ) و(ياأيُّها الرَّجُلانِ) و(ياأَيُّها المرأتانِ)، فـ(أَيُّ) ههنا فيما زَعَمَ الخليلُ - رحمهُ اللّهُ- كقَوْلِك (ياهذا)، و(الرَّجُلُ) وَصْفٌ له، كما يكونُ وَصْفًا لـ(هذا)، وإنَّما صارَ وَصْفُهُ لا يكونُ فيه إلاَّ الرَّفْعُ لأنَّكَ لا تستطيعُ أنْ تقولَ (ياأَيُّ) ولا (ياأَيُّها) وتَسْكُتُ؛ لأنَّهُ مُبْهَمٌ يَلْزَمُهُ التفسيرُ، فصارَ هو و(الرَّجُلُ) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كأنَّك قُلْتَ (يارَجُلُ).

.... وقال الخليل - رحمه اللّه- : إذا قُلْتَ (ياهذا) وأنتَ تُريدُ أنْ تَقِفَ عليه ثُمَّ تُؤَكِّدَهُ باسْمٍ يكونُ عَطْفًا عليه فأَنْتَ فيهِ بالخِيَارِ، إنْ شِئْتَ رَفَعْتَ وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وذلك قَوْلُك: (ياهذا زَيْدٌ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ (زَيْدًا).

.... وأمَّا قَوْلُك (ياأَيُّهذا الرَّجُلُ) فإنْ (ذا) وَصْفٌ لـ(أَيٍّ)، كمَا كانَ الأَلِفُ واللامُ وَصْفًا؛ لأنَّهُ مُبْهَمٌ مِثْلُه، فصارَ صِفةً له))[١].

وقال سيبويه: ((لأنَّهم جَعَلُوا (ها) تَنْبِيهًا فيها بمنزلة (يا)، وأَكَّدُوا بها التَّنْبِيهَ حِينَ جعلوا (يا) معَ (ها)، فمِنْ ثَمَّ لم يَجُزْ لهم أنْ يَسْكُتُوا على (أَيّ)، ولَزِمَهُ التفسيرُ))[٢].

الدراسة:

الكلام هنا على إعراب نحو (ياأيُّها الرَّجُلُ).

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣٠٦/١- ٣٠٨ (بولاق).

(٢) الكتاب ٣١٧/١ (بولاق).

وألحظ على ما نقله ثعلب في ذلك أمورًا:

١- نقل ثعلب عن الفراء أن الأصل في (ياأَيُّها الرجلُ) هو (ياأيٌّ هو هذا الرجلُ)، ثم حُذِف (هو)، ثم اسمُ الإشارة، وعليه يكون (أيٌّ) منادًى غير موصوف، وما بعده جملة مستأنفة، و(الرجل) خبرَ مبتدأٍ محذوف وليس نعتًا، و(ها) باقية من اسم الإشارة المحذوف.

وقد أيَّد ثعلب هذا المذهب، ولم ينقل فيه خلافًا عن الكوفيين.

ولم أجد هذا القول عند نَقَلة النحو المتقدمين الذين رجعت إلى كتبهم، كالزجاج وابن السراج والنحاس والسيرافي والفارسي والزمخشري وابن الشجري وابن يعيش وابن مالك والرضي وغيرهم[١].

ثم وجدته عند أبي حيان[٢]، ومن نقل عنه[٣].

٢- أن ما نقله عن سيبويه هنا صحيح ودقيق وموافق لكلام سيبويه.

٣- أنه عزا قول سيبويه إلى البصريين، مع أنه جاء عن الأخفش في أحد قوليه[٤] أن (أيًّا) هنا اسم موصول لا موصوف.

---

(١) انظر: معاني الزجاج ١/٩٨- والأصول ١/٣٣٧- وإعراب النحاس ١/٤٣٠- وشرح السيرافي ٣/٣٨أ- والتعليقة ١/٣٤٠- والإغفال ٢/٥- ٢٦- والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٤- ومشكل إعراب القرآن ١/٨٢- والمقتصد ٢/٧٧٧- وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤- —وشرح المفصل ٢/٧- وشرح التسهيل ٣/٣٩٨- وشرح الرضي ١/٣٧٦.

(٢) انظر: الارتشاف ٤/٢١٩٥.

(٣) انظر: المساعد ٢/٥٠٥- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧/٦٦١- والهمع ٣/٥٦- وشرح الأشموني ٣/١٥١.

(٤) انظر: معاني الزجاج ١/٩٨، ٢٢٨- وإعراب النحاس ١/١٩٧- وشرح التسهيل ٣/٣٩٨- والارتشاف ٤/٢١٩٥- والهمع ٣/٥٢، وإما الذي في معانيه ١/٣٧ فموافق=

٤- ضَعَّف ثعلبٌ - ونقل التضعيف عن الفراء- جعل سيبويه (الرجل) هنا نعتًا لازمًا بقول العرب: ((ياأيهذا أقبل))، وقول الشاعر: ((أيهذانِ كُلا))، فحُذِف النعت فيهما.

وهذا التضعيف غير مستقيم؛ لأن (ياأيها الرجل) غير (ياأيهذا الرجل) غير (ياهذا الرجل)، وإن كانت معانيها الإجمالية واحدة.

فالأسلوب الأول هو الذي ألزموه النعت، ومنعوا حذفه[١]؛ لأن (أيًّا) هنا مبهمة، لا يجوز الوقوف عليها، لا يقال: (ياأيها تعال).

وأما الأسلوب الثالث فأجازوا إثبات نعته وحذفه بحسب المعنى[٢]، تقول: (ياهذا الفارس انزل)، و(ياهذا انزل).

وأما الأسلوب الثاني - وهو المحتج به- فاختلف المتأخرون في جواز حذف نعته، فجوّزه ابن عصفور وابن مالك والرضي[٣]، واشترط وجوده أبو حيان[٤]، وجعل السيوطي اشتراطه قول ابن الضائع[٥]، وجعله الرعيني قول الجمهور[٦].

أما سيبويه فلم أجد له نصًّا في المسألة، ألا أنه - كما في (نص

=لمذهب البصريين.

(١) انظر: الكتاب ١/٣٠٦، ٣١٧- والمقتضب ٤/٢١٦، ٢٦٧- ومعاني الزجاج ١/٩٨- والأصول ١/٣٣٧- وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤- وشرح المفصل ٢/٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٠٧- والمقتضب ٤/٢٦٦- والأصول ١/٣٣٧- وعلل النحو ٣٤٦- والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٥- وشرح المفصل ٢/٨- وشرح الكافية ١/٣٧٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٩- وشرح الكافية ١/٣٧٦- والارتشاف ٤/٢١٩٤- والمساعد ٢/٥٠٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٤/٢١٩٤.

(٥) انظر: الهمع ٣/٥١، وانظر: المساعد ٢/٥٠٥.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ٧/٦٥٨.

سيبويه)- أوجب في (ياأيها الرجل) إثبات النعت؛ لأن (الرجل) فيه نعت لـ(أيّ) المبهمة، ونقل عن الخليل جواز إثبات النعت وحذفه في نحو (ياهذا الرجلُ أقبل)، لأن (الرجل) نعت لـ(هذا)، و(هذا) قد تستغني عن النعت، فظاهر ذلك جواز إثباته وحذفه في نحو (ياأيهذا الرجل)؛ لأن (الرجل) فيه نعت لـ(الرجل)، لا لـ(أيّ).

وعلى ذلك لا يصح تضعيفُ الفراءِ جعلَ سيبويه (الرجل) في (ياأيها الرجل) نعتًا لازمًا- بأنه قد يحذف في (ياأيهذا الرجل)، أو بقول الشاعر (أيهذان كُلا).

٥- تابع النحويون[١] سيبويه فيما ذهب إليه هو وشيخه الخليل في إعراب (ياأيها الرجلُ)، ولم أجد من انتصر لقول الكوفيين أو القول المنسوب إلى الأخفش.

ولكن بعضهم خالف سيبويه في شيئين:

أ- نوع (ها)، فسيبويه يرى أنها للتنبيه، وتابعه على ذلك كثيرون[٢]، ويرى آخرون أنها للتنبيه وعوض عن المضاف إليه المحذوف من (أيّ)[٣].

---

(١) انظر: المقتضب ٢١٦/٤- ومعاني الزجاج ٩٨/١- والأصول ٣٣٧/١- والإغفال ٥/٢- والجمل ١٥٠- والتبصرة والتذكرة ٣٤٤/١- وأمالي ابن الشجري ٤٤/٣- والمفصل (مع شرحه) ٧/٢- وشرح التسهيل ٣٩٩/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢١٦/٤- والأصول ٣٧٧/١- والإغفال ١١/٢- وأمالي ابن الشجري ٤٤/٣.

(٣) انظر: معاني الزجاج ٩٨/١- وإعراب النحاس ١٩٧/١- وعلل النحو ٣٤٦- والتبصرة والتذكرة ٣٤٤/١- وشرح المفصل ٧/٢- وشرح الكافية ٣٧٥/١- والجنى الداني ٣٤٧، وقال: ((لذلك يقول المعربون فيه: (ها) صلة وتنبيه))- والمغني ٤٥٦، حكى القولين.

وقد رَدَّ هذا الفارسي بقوله: ((وقائل هذا القول ذاهب عن مذهب سيبويه في ذلك، وغير مصيب فيه))[(١)].

ب- كون (الرجل) نعتًا، فقد خالفه قليلٌ، فقالوا: هو عطف بيان؛ لأنه غير مشتق[(٢)].

---

(١) الإغفال للفارسي ١٩/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٣٠/١- وشرح الكافية ٢٧٧/١- والارتشاف ٢١٩٣/٤- والمساعد ٥٠٥/٢.

المبحث الثاني
الدراسة المنهجية

المطلب الأول: دقة النقل وعدمها

على الرغم من أن الكوفيين قد اطلعوا على كتاب سيبويه لم ينقل ثعلب عنه بالنص، مع أنه لم ينقل عنه إلا أحد عشر نقلاً، بل تفاوت نقله بين النقل الدقيق للمعنى والنقل الناقص له، وعزو ما نُسِب إلى البصريين له مع أنه لم ينص عليه في كتابه، وعزو ما نقله عن غيره له، وأحيانًا يطبق مذهبه النحوي على بعض الشواهد ثم يعزوه له حتى يوهمك أن سيبويه قد ذكر هذا الشاهد وهو لم يذكره، ونادرًا ما يذكر قصة جرت لسيبويه فيها حكم نحوي.

١- فنقله الدقيق كان في:

- ما نقله عنه في إعراب نحو (ياأيُّها الرجلُ)[١].

٢- ومن نقله الناقص:

- ما نقله عنه في علة حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها؛ إذ علَّل سيبويه ذلك بعلة مركبة من أمرين نقل ثعلب أحدهما وأهمل الآخر[٢].
- ما نقله عنه من أنه يمنع الواو في أسلوب (جاءني ثلاثة فصاعدًا)، ولم يذكر تعليله المنع، مع أن سيبويه ذكره وشرحه[٣].

---

(١) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(٢) انظر: المسألة الأولى، الأمر الثاني.

(٣) انظر: المسألة السادسة، الأمر الثالث.

٣- ومن عزوه له قولاً منسوبًا إلى البصريين ولم يذكره سيبويه في كتابه:

- ما نقله عنه أنه يعرب (هو) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(١)] ضميرَ فصلٍ، وعبَّر عنه بمصطلح الكوفيين (عِمَاد)، مع أن سيبويه لم يذكر ذلك في كتابه، ولكنه منسوب إلى البصريين[(٢)].

- ما نقله عنه أنه يعرب (اثنان) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾[(٣)]، خبرًا لـ(شهادة) على تقدير (شهادةُ اثنينِ)، وهذا إعراب الأخفش، أما سيبويه فلم يذكر الآية في كتابه ولا أعربها[(٤)].

٤- ومن عزوه له ما نقله عن غيره:

- أنه نسب إليه تلحين قراءة ابن مروان: ﴿هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[(٥)] مع أن سيبويه ذكر أن أهل المدينة يجيزون ذلك، ثم ذكر تلحين أبي عمرو لهم، ولم يلحنها هو[(٦)].

٥- ومن عزوه له ما يطبقه من مذاهبه النحوية على شواهد لم

(١) سورة الإخلاص ١.

(٢) انظر: المسألة الثانية، الأمر الأول.

(٣) سورة المائدة ١٠٦.

(٤) انظر: المسألة الثالثة، الأمر الأول.

(٥) سورة هود ٧٨، بنصب (أطهر)، وهي قراءة شاذة، وقد نُسبت إلى محمد بن مروان المدني، وعيسى بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير.

(٦) انظر: المسألة السابعة، الأمر الثاني.

يذكرها سيبويه:

- ما عزاه لسيبويه من كون (الجمل) في قول الشاعر (إنما يجزي الفتى ليس الجملْ) اسم (ليس)، والخبر محذوف تقديره: (ليس الجمل يجزي)، وسيبويه لم يذكر البيت بهذه الرواية في كتابه، إلا أنه ذكر أن خبر (ليس) يجوز حذفه، ولم يذكر (ليس) في حروف العطف[١].
- ما نقله عنه من أنه قال: إن همزة الاستفهام دخلت في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[٢] لَمَوْضِعِ (سَوَاءٌ)، مع أن سيبويه لم يذكر الآية في كتابه، ولكن نص على مذهبه هذا في (سواءٌ عليَّ أبشرًا كلَّمتَ أم زيدًا)[٣].
- ما نقله عنه من تقدير في قول الشاعر: (ولكنَّ زِنجيًّا غليظَ المشافرِ)، مع أن سيبويه لم يذكر البيت بهذه الرواية، وإنما ذكر رواية الرفع (زنجيٌّ غليظُ المشافرِ)، ثم جوَّز النصب، وذكر تقديره عنده، ولكن ثعلبًا ساق الكلام على أن سيبويه ذكر رواية النصب[٤].
- وما نقله عنه من منعه الواو في (جاءني ثلاثة فصاعدًا)، وسيبويه إنما منع الواو في (أخذته بدرهمٍ فصاعدٍ) بالجر، ولكن تعليله

(١) انظر: المسألة الرابعة، الأمر الأول.

(٢) سورة البقرة ٦، وهي في سورة يس ١٠ بواو قبل (سواء).

(٣) انظر: المسألة العاشرة، الأمر الثاني.

(٤) انظر: المسألة الخامسة، الأمر الأول.

يشمل الجر والنصب[١].

٦- من نقوله غير الدقيقة:

- ما نقله عنه من تعليل حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها، وذكر منها (ليت)، مع أن سيبويه لا يجيز حذف نون الوقاية من (ليتني) إلا في ضرورة الشعر[٢].
- التعبير عن مذهب سيبويه بمصطلح (العِمَاد) وهو مصطلح كوفي[٣].
- أنه ينقل تقديرات سيبويه بغير لفظه، فسيبويه قدَّرَ بلفظ (ولكنَّ زنجيًّا عظيم المشافر لا يَعْرِف قرابتي)، وثعلب نقل عنه أن تقديره (ولكنَّ زنجيًّا عظيم المشافر تشبهه)[٤]، وسيبويه قدَّرَ بلفظ (فزاد الثمن صاعدًا، أو فذهب صاعدًا)، وثعلب نقل عن اهل البصرة انهم يقدرون (صعد صاعدًا)[٥].
- ما نقل عنه من أنه نسب قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٦] إلى ابن جؤية، والواقع أن سيبويه عزاها إلى ابن مروان[٧].

---

(١) انظر: المسألة السادسة، الأمر الأول.

(٢) انظر: المسألة الأولى، الأمر الرابع.

(٣) انظر: المسألة الثانية، الأمر الثاني.

(٤) انظر: مسألة الخامسة، الأمر الأول.

(٥) انظر: المسألة السادسة، الأمر الثاني.

(٦) سورة هود ٧٨، بنصب (أطهر)، وهي قراءة شاذة، وقد نُسبت إلى محمد بن مروان المدني، وعيسى بن عمر البصري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير.

(٧) انظر: المسألة السابعة، الأمر الأول.

المطلب الثاني: موقف ثعلب من هذه النقول

ردَّ وضعَّف ثعلب أكثر ما نقله عن سيبويه، فقد ضعَّف ستَّةَ نقول عنه، وأحيانًا يبالغ في التخطئة، ولكنه أحيانًا يكتفي بنقل قوله دون ردٍّ أو مناقشة.

١- فمما ردَّه وضعَّفه:

- أنه نقل عن سيبويه أنه روى (ياصاحِ ياذا الضامرُ العنسِ) بالرفع، فبادر إلى تخطئته، فبدأ النقل بقوله: ((إنَّما أَخْطَأَ سيبويه في هذا البيتِ))، وأعاد تخطئته إياه في موضع آخر من مجالسه[١].
- ونقل قصة مضطربة بلا سند جرت لسيبويه فيها طعن في روايته المتفق على كونه ثقةً فيها، وفيها أنه عجز عن تخريج بيت يستطيع ضعفة النحويين تخريجه[٢].
- وعندما نقل إعراب سيبويه لنحو (ياأيها الرجل) قال عنه: ((وهذا باطل))، ثم نقل عن الفراء ما سماه ((الدليل على أنه ليس كما قالوا))[٣]، مع أنه ليس في المسألة المختلف فيها[٤].
- وعندما ذكر معنى (هذا زيدٌ منطلقًا) عند سيبويه غمزه بأنه ليس كما قال، بل: ((لا يكونُ إلاَّ تَقْرِيبًا، وهو [أي: سيبويه]

(١) انظر: المسألة التاسعة.

(٢) انظر: المسألة التاسعة، الأمر الرابع.

(٣) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(٤) انظر: المسألة الحادية عشرة، الأمر الرابع.

لا يَعْرِفُ التقريب))، مع أن سيبويه ذكر التقريب ومعناه، فهو يعرفه وقد شرحه، ولكنه لا يراه عاملاً كما يراه الكوفيون[١].

- وضعَّف منع سيبويه الواو في نحو (جاءني ثلاثة فصاعدًا)، فأجاز فيه الفاء و(ثم) والواو؛ لأن ((المعنى في الثلاثةِ الأَحْرُفِ واحِدٌ))[٢].
- وعندما نقل عن سيبويه أن (هو) عماد (ضمير فصل) في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣] نقل عن الفراء أنه قال: ((هذا خَطَأٌ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ العِمَادَ ....))، وراح يستطرد في بيان حجة الفراء[٤].
- ومن لطائف تضعيفه أنه نقل قول سيبويه بلفظ (زعم)، ثم نقل قول الفراء بـ(قال)[٥].

٢- ومن نقوله التي اكتفى بنقلها دون ردٍّ أو مناقشة:
- ما نقله عنه من علة حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها[٦].
- وما نقله عنه من تقديره (ولكنَّ زنجيًّا غليظ المشافر تشبهه)[٧].
- وما نقله عنه من علة دخول همزة الاستفهام في قوله تعالى:

(١) انظر: المسألة الثامنة.
(٢) انظر: المسألة السادسة.
(٣) سورة الإخلاص ١.
(٤) انظر: المسألة الثانية.
(٥) انظر: المسألة الثالثة.
(٦) انظر: المسألة الأولى.
(٧) انظر: المسألة الخامسة.

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١].

٣- وفي مرة واحدة أثنى على قول لسيبويه على استحياء، فقال: ((سيبويه يقولُ: (لَيْسَ الجَمَلُ يَجْزِي)، فجَعَلَهُ فِعْلاً محذوفاً، واسْتَراحَ))[٢].

وألحظ أن ثعلبًا لمّا نقل أن سيبويه لَحَّن قراءة ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[٣] لم يبالغ في النكير عليه، وإنما اكتفى ببيان قول الكوفيين في القراءة، وربما كان السبب كونها قراءة شاذة ضعيفة السند.

(١) سورة البقرة ٦، انظر: المسألة العاشرة.

(٢) انظر: المسألة الرابعة.

(٣) سورة هود ٧٨، وهي قراءة شاذة.

المطلب الثالث: طريقة حكاية ثعلب هذه النقول

لم ينقل ثعلب جميع هذه النقول عن سيبويه على طريقة واحدة، فأحيانًا ينقل عنه ثم يعقّب بالنقل عن الكوفيين(١)، وأحيانًا بالعكس(٢).

والأكثر أن ينقل عنه وحده(٣)، وربما قَرَنَ معه غيره، كالخليل وأصحابهما(٤)، وأهل البصرة(٥)، والأخفش(٦)، والكسائي(٧).

والأغلب أن ينقل قوله بـ(قال)، ومرة نقله بـ(زعم)(٨).

وغالبًا ما يُعَقِّبُ على قوله، بقول الكوفيين(٩)، أو أهل الكوفة(١٠)، أو الكسائي والفراء(١١)، أو الفراء وحده(١٢)، وأحيانًا يكتفي بتعقيبه عليه بنفسه(١٣)، ومرة نقله عنه دون تعقيب(١٤).

---

(١) انظر: المسائل: الثالثة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والحادية عشرة.

(٢) انظر: المسائل: الأولى، والرابعة، والخامسة.

(٣) انظر: المسائل: الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة.

(٤) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(٥) انظر: المسألة السادسة.

(٦) انظر: المسألة العاشرة.

(٧) انظر: المسألة الثانية.

(٨) انظر: المسألة الثالثة.

(٩) انظر المسألتين: الأولى، والسادسة.

(١٠) انظر: المسألة السابعة.

(١١) انظر: المقتضب الخامسة.

(١٢) انظر المسائل: الثانية، والثالثة، والرابعة.

(١٣) انظر: المسألة الحادية عشرة.

(١٤) انظر: المسألة العاشرة.

المطلب الرابع: النحو الكوفي في البحث

ورَدَ في البحث مذاهب كوفية بعضها معروف مذكور في كتب النحو الجامعة، وبعضها غير معروف ولا مذكور، كما في البحث مصطلحات كوفية قليلة.

فمن المذاهب النحوية الكوفية غير المذكورة في كتب النحو الجامعة:

- تعليلهم حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها بقوله: ((الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلا يَحْتاجُ إلى نُونٍ))، فهذا القول لم أجده في كتب النحو، وقد اجتهدتُ في محاولة شرحه[(١)].
- إعراب (صاعدًا) في نحو (جاءني ثلاثة فصاعدًا) كقوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا﴾[(٢)]، ولم أجد هذا الإعراب في كتب النحو، وقد فسَّرته بأنه خلاف في التقدير لا في إعراب (صاعدًا)[(٣)].
- تجويز الكوفيين الواو في نحو (جاءني ثلاثة فصاعدًا)، والذي في كتب النحو جواز الفاء و(ثم) فقط، وقد أرجعتُ الخلاف في ذلك إلى الاختلاف في معنى هذا الأسلوب[(٤)].
- الذي في كتب النحو في الخلاف في جعل (ليس) حرف عطف قولان: جوازه ومنعه، وذكر ثعلب في المسألة ثلاثة أقوال، منعه وهو قول البصريين، وجوازه مطلقًا وهو قول الفراء، وجواز إجراء (ليس) مجرى (لا) العاطفة مع بقائها فعلاً ناسخًا، وهو قول الكسائي، وهذا القول الأخير دار حوله أبو حيان، ولكنه أرجعه إلى قول الجمهور، وقد رجَّحتُ أنه قول مخالف لقول الجمهور؛ بناءً على كلام ثعلب[(٥)].

---

(١) انظر: المسألة الأولى، الأمر الخامس.

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾، سورة الصافات ٦-٧، ومن قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا﴾، سورة فصلت ١٢.

(٣) انظر: المسألة السادسة، الأمر الرابع.

(٤) انظر: المسألة السادسة، الأمر السادس.

(٥) انظر: المسألة الرابعة، الأمر الثالث.

١- ومن المذاهب التي ذكرها وهي مذكورة في كتب النحو:

- ما ذكره من اختلاف الكوفيين فيما بينهم في دخول العماد على التقريب[(١)].
- ظاهر نقله عن الفراء أن (غليظ) في (ولكنَّ زنجيًّا غليظَ المشافر) هو الخبر ولكن الشاعر أتبعه ما قبله يوافق ما في كتب النحو أن الفراء يمنع حذف خبر (إنَّ) وأخواتها إلا مع التكرار، ولكنه يخالف ما في معاني الفراء من النص على جوازه[(٢)].
- ونقل عن الفراء أن (هو) في قوله تعالى مِنْ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٣)] ليس عمادًا، وهذا موافق لما في معانيه[(٤)].

٢- ومن المذاهب التي ذكرها وهي مخالفة لما في كتب النحو:

- نقل عن الكوفيين أن يعللون حذف نون الوقاية من (إنَّ) وأخواتها بقولهم: : ((لم يُضَعَفْ فلا يَحْتَاجُ إلى نُونٍ))، بينما تذكر بعض كتب النحو عن الفراء تعليلاً آخر[(٥)].

ومن اللطيف أن ما ذكره ثعلب عن الكوفيين في إعراب نحو (يأيها الرجل) لم أجده عند متقدمي نقلة النحو، ولكني وجدته بعد ذلك عند أبي حيان ومن بعده[(٦)].

٣- ومن المصطلحات التي وردت في كلام ثعلب هنا:

- العِمَاد[(٧)].
- والتقريب[(٨)].

---

(١) انظر المسألتين: السابعة، والثامنة.
(٢) انظر: المسألة الخامسة، الأمر الثالث.
(٣) سورة الإخلاص ١.
(٤) انظر: المسألة الثانية، الأمر الثالث.
(٥) انظر: المسألة الأولى، الأمر الخامس.
(٦) انظر: المسألة الحادية عشرة، الأمر الأول.
(٧) انظر المسألتين: الثانية، والسابعة.
(٨) انظر المسألتين: السابعة، والثامنة.

الخاتمة:

في آخر هذا البحث أسجل أهم ما توصَّلتُ إليه بحمد الله وعونه.

- نقل ثعلب عن سيبويه في (مجالس ثعلب) أحد عشر نقلاً.
- لم ينقل بالنص، وإنما تفاوت نقله بين: النقل الدقيق للمعنى والنقل الناقص له، وعزو ما نُسِب إلى البصريين له مع أنه لم ينص عليه في كتابه، وعزو ما نقله عن غيره له، وأحيانًا يطبق مذهبه النحوي على بعض الشواهد ثم يعزوه له حتى يوهمك أن سيبويه قد ذكر هذا الشاهد وهو لم يذكره، ونادرًا ما يذكر قصة جرت لسيبويه فيها حكم نحوي.
- لم ينقل ثعلب جميع هذه النقول عن سيبويه على طريقة واحدة، فأحيانًا ينقل عنه ثم يعقِّب بالنقل عن الكوفيين، وأحيانًا بالعكس، والأكثر أن ينقل عنه وحده، وربما قَرَنَ معه غيره، والأغلب أن ينقل قوله بـ(قال)، ومرة نقله بـ(زعم)، وغالبًا ما يُعَقِّبُ على قوله، بقول الكوفيين، أو بعضهم، أو يعقِّب عليه بنفسه.
- ورد في البحث أربعة مذاهب كوفية لم تذكرها كتب النحو الجامعة.
- كما ورد فيه مذاهب كوفية بعضها يوافق ما في كتب النحو، وبعضها يخالفه، وقد ناقشتُ كل ذلك.
- ترجَّح لي بعد التعمق في دراسة نصوص (مجالس ثعلب) تصحيح بعض ألفاظ المطبوع، ومن ذلك أن المحقق أثبت ((مَرَرْتُ بزَيْدٍ لا بعَمْرٍو))، وصوَّبته إلى ((مَرَرْتُ بزَيْدٍ لَيْسَ بعَمْرٍو))؛ استنادًا على نقل

خزانة الأدب، وعلى معنى كلام ثعلب[1]، ومن ذلك أن المحقق حار في قول ثعلب ((إذا قِيْلَ: (زَيْدٌ قامَ أَمْ عَمْرٌو؟)))، وقال: ((كذا وردت هذه العبارة مبتورة))، وقد بيَّنتُ معناها بعد تصويبها إلى «إذا قِيْلَ: (أزيدٌ قام أم عمرٌو؟)»[2].

(١) انظر: المسألة الرابعة.

(٢) انظر: المسألة العاشرة.

المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي بمصر، ط١، ١٤١٨.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، تحقيق د. عبدالله البركاتي، ود. محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، ١٣٩١/١٩٧١م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥/١٩٩٤م.
- أسباب نزول القرآن، للواحدي، تحقيق كمال زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق هلموت ريتر، أعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد، ط ٢، ١٣٩٩/١٩٧٩م.
- أسرار العربية، لكمال الدين الأنباري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨.
- الأصول، لتمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠١/١٩٨١م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، تحقيق د.فتح الله سليمان، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٩.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع دار الباز، بمكة المكرمة.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨، وإذا عدت إلى غيرها نصصت عليها.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩/١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، حققه عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٣م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس (التاج)، للمرتضى الزبيدي، دار الفكر، بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي بمصر، ١٣٩٦.

- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢/١٩٨٢م.
- التخمير (شرح للمفصل للزمخشري)، للخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة ١، ١٤٢١.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠م.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالفتاح بحيري، نشر الزهراء لإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة ١، سنة ١٤١٣.
- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، للثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة ١، ١٤٢٢.
- تفسير ابن كثير، لأبي الفداء بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١/١٩٨١م.
- تفسير الماوردي (النكت والعيون)، لأبي الحسن الماوردي البصري، تحقيق السيد بن عبدالمقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٤/١٩٦٤م.
- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، لابن حجر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢/١٩٩٢م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح أحمد البردوني، مكتبة الرياض الحديثة.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل، الأردن، ط ١، ١٤٠٤.

- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤/١٩٨٤م.
- حاشية الشهاب (عناية القاضي)، للشهاب الخفاجي، اعتناء عبدالرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٧.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.
- الحاوي الكبير، للماوردي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، حققه قهوجي وحويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤.
- الخاطريات، لأبي الفتح بن جني، حققه علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.
- الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- دراسة في النحو الكوفي، للمختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت، ط ١، ١٤١١/١٩٩١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤.

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، نشر فرانتس شتايز بقيسبادن، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، صححه علي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٠/١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق وهبة متولي سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، حققه محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق، وبيروت، ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشكلة (إيضاح الشعر)، للفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودارة العلوم، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني، رسالة عالية (دكتوراه)، مقدمة إلى جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السفر الثالث حققه إبراهيم رجب بخيت، سنة ١٤١٩، والسفر السابع حققه عبدالله بن عمر حاج إبراهيم، سنة ١٤١٧.
- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عطا وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩، وعدتُ إلى المخطوطة المصورة في جامعة الإمام، برقم ١٠٢٩٦- ١٠٣٠٠/ف، مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم ١٣٧/نحو..
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تعليقات محمد محمود الشنقيطي، واعتنى به أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧/١٩٧٧م.
- شرح الفصيح، المنسوب إلى الزمخشري، تحقيق إبراهيم الغامدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠.
- شرح الكافية، شرح ابن الحاجب، تحقيق جمال عبدالعطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.
- شرح الكافية للرضي، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، دار صادر، مصورة من الطبعة المنيرية.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٦م.

- شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١١، سنة ١٣٨٣.
- شعر عبدالرحمن بن حسان، جمعه وحققه مكي العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.
- الصحيح المسند من أسباب النزول، لمقبل الوادعي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤/١٣٩٤م.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد الهاشمي البصري، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير ابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق شمران العجلي، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.
- الفتح السماوي، للمناوي، تحقيق أحمد السلفي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
- الفتح الودودي على المكودي، وهو حاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية، ضبط محمد صديق، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق محمد النمر وآخر، دار الثقافة، الدوحة، ط ٢، ١٤١١.

- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨.
- القراءات الشاذة (طبع باسم: مختصر في شواذ القرآن)، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
- الكتاب، لسيبويه، طبعة بولاق، ١٣١٧، وطبعة عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨.
- الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، خدمه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥/١٩٩٥م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق محمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الكلام على سورة الإخلاص، لابن رجب، تحقيق موفق العوضي، مكتبة السوادي، جدة، ١٤٠٧.
- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، تحقيق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة ١، ١٤١٧.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، تحقيق عادل عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ط ١، ١٤١٦.
- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، اعتناء دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة ٣، ١٤٠٦.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣/١٩٨٣م.

- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٥.
- مدرسة البصرة النحوية، لعبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط ١.
- مدرسة الكوفة، لمهدي المخزومي، طبعة مصطفى البابي، ط ٢، ١٩٥٨/١٣٧٧م.
- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- المُحْكَم، لابن سِيده، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.
- المحلى (وجوه النصب)، لأبي بكر بن شقير البغدادي، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تعليق محمد جاد المولى بك وصاحبيه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد بركات، مركز البحث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
- مسند أحمد، للإمام أحمد ابن حنبل، بعناية محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨.

- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- المصطلح النحوي، لعوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات، بجامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً)، الرياض، ط ١، ١٤٠١.
- مصطلحات النحو الكوفي، لعبد الله الخثران، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١١/١٩٩٠م.
- مصنف ابن أبي شيبة، لابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة ١، ١٤٠٩.
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، حققه فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط ٣، ١٤٠١/١٩٨١م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/١٩٨٨م.
- المغني في الضعفاء، لشمس الدين الذهبي، حققه نور الدين عتر.
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، حققه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- المفصل في العربية، للزمخشري، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق لفيف من أساتذة جامعة أم القرى، طبع جامعة أم القرى، في مكة المكرمة، الطبعة ١، سنة ١٤٢٨.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، ط ١.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨.
- منازل الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م..
- النحو في مجالس ثعلب، د. أحمد عبداللطيف الليثي، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد المرابط الدلائي، تحقيق مصطفى العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر بنغازي.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/١٩٨٧م.